دور الصحافة الرقمية في تشكيل معارف واتجاهات الجمهور المصري نحو قانون الأحوال الشخصية

- دراسة ميدانية -

د . محمد سيد محمد سيد

مدرس الصحافة والنشر بكلية الإعلام - جامعة الأزهر

ملخص البحث

تعد قضية الأحوال الشخصية من القضايا المجتمعية الشائكة التي شهدت حوارات ونقاشات على كثير من الموائد الفكرية والعلمية للوصول إلى قوانين حاسمة تضمن الحقوق لجميع الأطراف، ومن ثم فإن الجدل حولها لا يزال مستمرًا للوصول إلى صياغة ناجحة لبنود القانون بما يضمن حالة من الاستقرار والسلام المجتمعي بين أفراد الأسرة.

ومن هنا استدعت الحاجة إلى إجراء دراسة علمية تدور إشكاليتها حول الوقوف على دور الصحافة الرقمية في تشكيل معارف واتجاهات الجمهور المصري نحو مشروع قانون الأحوال الشخصية، من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة من الجمهور العام للوقوف على انطباعاتهم الشخصية ومدى اعتمادهم

على هذه الوسيلة المهمة في التعرف على تفاصيل مشروع القانون وملامحه، ومدى استجابة الجمهور للرؤى المطروحة من خلال الصحافة الرقمية في اتخاذ موقف معين نحو بنود وتفاصيل القانون قبيل إقراره.

وقد اعتمد الباحث في دراسته على منهج المسح الميداني، وذلك من خلال تطبيق استمارة استبيان على عينة عمدية من الجمهور العام بلغ عددهم (٤٠٠) مفردة، خلال فترة زمنية بدأت في ٣٠ مارس ٢٠٢٣م ولمدة ستة أشهر.

وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج من أبرزها: أن النسبة الأكبر من الجمهور – عينة الدراسة – والبالغة ٥١.٣٪ أبدت موافقتها على أن الصحف قدمت معلومات تكفي القارئ لفهم تفاصيل مشروع قانون الأحوال الشخصية وملامحه المرتبطة بمختلف القضايا محل الاهتمام، فيما أفادت العينة بنسبة بلغت ٥٣.٣٪ باعتماد الصحف الرقمية على وجود خبراء لتحليل تداعيات القانون على الفئة المستهدفة منه، كما تصدرت صحيفة الأهرام غيرها من الصحف الرقمية من حيث متابعة الجمهور من خلالها لمشروع القانون بنسبة بلغت ٧.٨٩٪.

الكلمات المفتاحية: الصحف الرقمية، قانون الأحوال الشخصية، الجمهور المصري.

The role of digital journalism in producing knowledge and shaping public attitudes towards personal status law in Egypt

Dr. Mohamed Sayed Mohamed Sayed

Abstract

The issue of personal status is one of the thorny societal issues that has witnessed dialogues and debates at many intellectual and scientific tables to reach decisive laws that guarantee the rights of all parties. Therefore, the debate around it is still ongoing to reach a successful formulation of the provisions of the law to ensure a state of societal stability and peace among family members .

so, we become to need conduct a scientific study whose problem revolves around identifying the role of digital journalism in shaping the knowledge and attitudes of the Egyptian public towards the draft personal status law, by conducting a field study on a sample of the general public to determine their personal impressions and the extent of their reliance on this important means of learning. On the details of the draft law and its features, and the extent of the public's response to the visions presented through the digital press in taking a certain position towards the provisions and details of the law before its approval.

In his study, the researcher relied on the Field surveys Methods, by applying a questionnaire to a deliberate sample of the general public, numbering (400) individuals, during a time period that began on March 30, 2023 AD, for a period of six months.

The researcher reached a set of results, the most prominent of which are: The largest percentage of the study sample population - amounting to 51.3% - expressed their agreement that newspapers provided sufficient information for the reader to understand the details of the draft Personal Status Law and its features related to the various issues of interest to it, while the sample reported a percentage It reached 53.3%, as digital newspapers relied on the presence of experts to analyze the repercussions of the law on its target group. Al-Ahram newspaper also topped other digital newspapers in terms of the public's follow-up of the draft law, at a rate of 7.89%.

Keywords: digital newspapers, personal status law, the Egyptian public

مقدمة

لاشك أن الصحافة تمثل نبضًا حقيقيًا للمجتمع لما تقوم به من أدوار مهمة تتمثل في تنويره وتثقيفه بما يدور في إطاره وما يتعلق بقضاياه ويشكل آراءه نحو المفاهيم المجتمعية والفكرية، بل وكل ما يمس حياته بشكل مباشر، ومن هنا فإن ثمة علاقة قوية تربط بين هذه المنظومة المعرفية وبين فئات المجتمع وشرائحه المختلفة.

وانطلاقًا من هذا الدور المهم الذي نصَّت عليه مواثيق الشرف الإعلامية في أداء كل وسيلة دورها، فإن تعرض الصحافة الرقمية -أحد أهم مستحدثات الصحافة في العصر الحديث- لقضايا المجتمع وعرضها مجردة بما يحقق الجانب المعرفي للجمهور، بل ويسهم في تشكيل آراءه واتجاهاته نحو الكثير من القضايا المعاصرة، أصبح فريضة مهنية تعكس القيمة المجتمعية لهذه الوسيلة الفاعلة.

وباعتبار أن قضية الأحوال الشخصية من القضايا المجتمعية الشائكة التي شهدت حوارات ونقاشات على كثير من الموائد الفكرية والعلمية للوصول إلى قوانين حاسمة تضمن الحقوق لجميع الأطراف، فإن الجدل حولها لايزال مستمرًا للوصول إلى صياغة ناجحة لبنود القانون بما يضمن حالة من الاستقرار والسلام المجتمعي بين أفراد الأسرة الواحدة من ناحية وبين الأسرة ونظائرها من ناحية أخرى.

ومن هنا تسعى هذه الدراسة للوقوف على دور الصحافة الرقمية من جانب ما قدمته من محتوى يتعلق بتفاصيل مشروع قانون الأحوال الشخصية، ومن آراء للخبراء والمتخصصين في هذه القضية المجتمعية المهمة، بما يسهم في دعم المهتمين بهذه القضية وقوانينها بالمعلومات والمعارف اللازمة التي تمكنهم من الفهم الواضح والدقيق لكل تفاصيلها، ومن ثم إبداء آرائهم بشكل موضوعي وقناعةٍ تامةٍ تساعد على تحقيق التوافق المجتمعي حول ما يُطرح من قوانين تشكل العلاقات المتبادلة بين أفراد هذا المجتمع.

مشكلة الدراسة

يعد مشروع قانون الأحوال الشخصية محاولة للوصول إلى صياغة تحقق صالح كل أسرة عانت ولا تزال تعاني من المشكلات الأسرية التي أصبحت تؤرق المجتمع بأكمله، إلا أن ارتباط هذا القانون بفئات مختلفة في المجتمع وبحث كل طرف في هذه الفئات عن مكاسب لصالحه، يستلزم سعيًا جماعيًا للوصول إلى توافق كامل على صياغته النهائية، فضلًا عن السعي لأن يلبي احتياجات الجميع وفي الوقت نفسه لا يتعارض مع الأحكام الفقهية، ومن هنا دعت الحاجة إلى أهمية طرح مشروع القانون للحوار المجتمعي بعد الإنتهاء من صياغته النهائية.

ولما للصحافة خاصة الرقمية منها، من دور مهم في عملية التثقيف ورفع الوعي المجتمعي نحو كثير من المعارف المتعلقة بالقضايا التي ترتبط بالشأن العام، فإن إشكالية الدراسة تتمثل في السعي لتحديد دور الصحافة الرقمية في تشكيل معارف واتجاهات الجمهور المصري نحو مشروع قانون الأحوال الشخصية، من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة من الجمهور العام، بغية الوقوف على انطباعاتهم الشخصية وتحديد مدى اعتمادهم على هذه الوسيلة المهمة في التعرف على تفاصيل مشروع القانون وملامحه، ومدى استجابة الجمهور للرؤى المطروحة من خلال الصحافة الرقمية في اتخاذ موقف معين نحو بنود وتفاصيل القانون قبيل إقراره.

أهمية الدراسة

تتلخص أهمية الدراسة فيما يأتي:

- ما يمثله قانون الأحوال الشخصية من أهمية كبرى لدى الكثير من فئات المجتمع المصري خاصة مع زيادة المشكلات الأسرية وتكدس محاكم الأسرة بالقضايا.

- أهمية الدور التوعوي للصحافة بشكل عام والرقمية منها بشكل خاص، بعد ارتفاع معدلات مقروئيتها لدى الجمهور ومتابعته لما يُطرح من خلالها بشكل دائم.
- الحاجة إلى معرفة مدى فاعلية الصحافة الرقمية في تشكيل معارف واتجاهات الجمهور نحو قانون الأحوال الشخصية باعتبارها أحد الأدوات المستخدمة في تفعيل الحوار المجتمعي حول مشروع القانون.
- أهمية التعرف على ترتيب الصحافة الرقمية كمصدر للمعرفة لدى الجمهور في تناولها للقضايا الجماهيرية ودرجة نجاحها وإخفاقها في المعالجة، بما يسهم في عملية تقييم وتحسين الأداء.

أهداف الدراسة

تستهدف الدراسة ما يأتي:

- الوقوف على الدور المعرفي للصحافة الرقمية فيما يتعلق بالقضايا المجتمعية والجماهيرية.
- التعرف على درجة تفاعل الجمهور مع أطروحات الصحافة الرقمية حول القضايا المجتمعية المهمة.
- معرفة نتائج تقييم الجمهور لتناول الصحافة الرقمية لمشروع قانون الأحوال الشخصية، ومدى قدرتها على تقديم عرض أمثل لتفاصيل القانون قبيل إقراره.
- تحديد أهم المصادر التي تستخدمها الصحافة الرقمية من وجهة نظر الجمهور في عرضها وتحليليها لملامح مشروع قانون الأحوال الشخصية.
- الوقوف على دور الصحافة الرقمية في تشكيل آراء واتجاهات الجمهور المصري نحو مشروع قانون الأحوال الشخصية.

- التعرف على الشكل المناسب لدى الجمهور لعرض وتناول مشروع قانون الأحوال الشخصية بما يحقق معدلات مقروئية مرتفعة لديهم.

تساؤلات الدراسة

- ما درجة اهتمام الجمهور بمتابعة تفاصيل مشروع قانون الأحوال الشخصية الجديد من خلال الصحافة الرقمية؟
- ما أبرز الصحف الرقمية التي لاقت استحسان الجمهور في متابعة تفاصيل مشروع القانون؟
- هل يفضل الجمهور قالب أو شكل معين في الاطلاع على تفاصيل مشروع القانون عبر الصحف الرقمية؟
- ما تقييم الجمهور لتناول الصحافة الرقمية للمحاور التي أوردها مشروع قانون الأحوال الشخصية؟
- هل يفضل الجمهور اعتماد الصحافة الرقمية على مصادر معينة في توضيح ملامح وأبعاد القانون؟
- كيف يتفاعل الجمهور مع المحتوى المنشور عبر الصحف الرقمية حول مشروع قانون الأحوال الشخصية؟
- ما درجة تقييم الجمهور للأشكال وعناصر الإبراز التي استخدمتها الصحافة الرقمية للتحفيز على قراءة تفاصيل القانون ومتابعته؟
- هل يفضل الجمهور طرقًا معينة أومحتوى محدد في تناول الصحافة الرقمية لمشروع القانون؟
- ما ردود أفعال الجمهور بعد متابعته لتفاصيل مشروع قانون الأحوال الشخصية عبر الصحافة الرقمية؟

فروض الدراسة

الفرض الأول: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين قدرة الصحف الرقمية في الوصول إلى دائرة اتصال الجمهور وتقييمهم لتناول الصحف لمشروع القانون.

الفرض الثاني: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين متابعة المبحوثين لقانون الأحوال الشخصية في الصحف الرقمية ومصادر المعرفة المناسبة التي يفضل الجمهور أن تلجأ إليها هذه الصحف في تحليلها لملامح وأبعاد القانون بما يحقق الحرية التي يتمتع بها الأفراد في الاتصال داخل هذه الدائرة.

الفرض الثالث: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين متابعة المبحوثين لقانون الأحوال الشخصية في الصحف الرقمية ومدى قدرة هذه الصحف على تحقيق تفاعل الجمهور وبناء نقاشات فاعلة حول القضية المطروحة.

الفرض الرابع: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مدى متابعة المبحوثين لقانون الأحوال الشخصية في الصحف الرقمية والمكونات المعرفية والوجدانية والسلوكية للاتجاه.

الفرض الخامس: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين من حيث المتغيرات الديموجرافية واتجاهاتهم نحو أساليب وطرق معالجة الصحف الرقمية لقانون الأحوال الشخصية.

حدود الدراسة الزمنية

أجريت الدراسة خلال فترة زمنية بدأت في ٣٠ مارس ٢٠٢٣م ولمدة ستة أشهر، حيث تناسب بداية هذه الدراسة مع إعلان وزير العدل أن اللجنة المشكلة لوضع

مشروع قانون الأحوال الشخصية الجديد انتهت من عملها بالكامل ووضعت كل الأحكام الموضوعية والإجرائية المتعلقة به، وأنه أصبح جاهزًا لعرضه للحوار المجتمعي قبل عرضه على مجلس الوزراء ثم الموافقة عليه من البرلمان لإقراره نهائيًا.

نوع ومنهج الدراسة: Research Methodology

تعد الدراسة دراسة وصفية، استخدم الباحث فيها منهج المسح الميداني، وذلك من خلال تطبيق استمارة استبيان على عينة عمدية من الجمهور العام بلغ عددهم (٤٠٠) مفردة، من مستخدمي شبكة الإنترنت والمتعاملين مع الصحافة الرقمية والمهتمين بمتابعة تفاصيل قانون الأحوال الشخصية، للحصول على بيانات وتحليلات يمكن من خلالها توفير أوصاف كمية وكيفية للقضية التي يتم دراستها.

أداة جمع البيانات Data Gathering Tool

اعتمد البحث على أداة الاستبيان لجمع البيانات، والتي تضمنت مجموعة من الفئات الرئيسة، تدور حول مدى اعتماد عينة الدراسة على الصحافة الرقمية في متابعة تفاصيل وتطورات قانون الأحوال الشخصية، وأبرز الصحف التي تباعوا من خلالها القانون، والشكل المفضل لديهم في متابعة تفاصيل القانون، وتقييم الجمهور لمعالجة الصحافة الرقمية لعرض القانون، والمصادر المفضلة في تحليل أبعاد وملامح القانون، وكيفية تفاعلهم مع المحتوى المقدم في الصحافة الرقمية حول القانون.

مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الجمهور العام بفئاته العمرية المتنوعة من الرجال والنساء، من المهتمين بمتابعة قانون الأحوال الشخصية وتطوراته والحوار المجتمعي حوله قبيل إقراره.

عينة البحث Research Sample

نظرًا لصعوبة إجراء البحث على مجتمع الدراسة كاملًا، اعتمد تطبيق البحث على جمع البيانات من عينة عمدية من الجمهور العام تنطبق عليها سمات مجتمع البحث في إطاره العام، وبلغ عدد العينة التي تم تطبيق الاستبيان الإلكتروني عليها نحو (٤٠٠) مفردة متنوعة من حيث الجنس، والعمر، ودرجة التعليم، والحالة الاجتماعية والاقتصادية.

المعالجة الإحصائية للبيانات:

استخدم الباحث الأساليب الإحصائية في الدراسة على النحو الآتي:

١- التوزيعات التكرارية والنسب المئوية للإجابات على أسئلة الاستبيان المفتوحة.

٢- اختبار Z test لتحليل الفروق بين التخصص من جهة والنوع الاجتماعي من جهة أخرى للأسئلة غير الاختيارية.

٣- اختبار مربع كاي لاختبار بعض الفرضيات الإحصائية.

٤- معامل الارتباط لتكوين بعض العلاقات واختبار بعض الفرضيات الإحصائية.

وللحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان، تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS والذي يشير اختصارًا إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences المطلوبة في الدراسة.

مراجعة التراث العلمي

تسهم الدراسات السابقة في بلورة وتحديد المشكلة، كما أنها تفيد الباحث بالكثير من الأفكار والآراء التي يمكنه الإفادة منها، بالإضافة إلى الإفادة من نتائج هذه

الدراسات في بناء مسلمات البحث فيما يعرف بـ"التراكم المعرفي"، وهو ما يضفي عليها أهمية خاصة تدعو إلى ضرورة وجودها بين طيّات البحث، وهنا يمكن للباحث أن يستعرض في سرد موضوعي مجموعة من الدراسات التي تناولت تعامل الصحافة مع قضايا الأحوال الشخصية والمجتمعية، وذلك على النحو الآتي:

رغم تنوع قضايا الأحوال الشخصية التي تلامس واقع المجتمع المصري، إلا أن قضية الطلاق تمثل أكثر هه القضايا شيوعًا بين الجمهور، ومن هنا اهتمت دراسة **(موسى محاسن، ٢٠١٩)** [١] بهذه القضية فجاءت بعنوان: "دور الصحافة الاجتماعية في معالجة قضايا الطلاق دراسة –وصفية تحليلية" بالتطبيق على صحيفة الدار السودانية من يناير ٢٠١٥م حتي ديسمبر ٢٠١٦م، حيث استهدفت الدراسة التعرف على الطرق والأساليب التي غطت وعالجت بها الصحافة السودانية قضية الطلاق، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وقد صممت استمارة استبيان وزعت على المحررين والصحفيين عن طريق عينة عشوائية منتظمة بجانب تصميم استمارة تحليل مضمون درست من خلالها قضية الطلاق في صحيفة الدار الاجتماعية مدة الدراسة الممتدة من يناير ٢٠١٥ حتى ديسمبر ٢٠١٦م.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن أكبر نسبة حازت عليها الأشكال الصحفية التي تناولت قضية الطلاق شكل "التقرير" مقارنة مع أقل نسبة أشكال وكانت من نصيب الاستطلاعات الصحفية، كما أن عرض المواضيع بالأسلوب الإخباري جاء بأعلى نسبة بينما جاءت أقل نسبة للأسلوب التوجيهي في مواضيع الطلاق. فيما أوصت الدراسة بضرورة أن تقوم الصحافة الاجتماعية في السودان بتأهيل وتدريب المحررين العاملين في الصحافة الاجتماعية، وتعليمهم مهارات التحليل الاجتماعي لأن قضية الطلاق لها آثار معنوية تنعكس على المجتمع السوداني وتغيرات التي تعتري هذا المجتمع.

وإن كان الطلاق أحد أهم قضايا الأحوال الشخصية، إلا أن المرأة تمثل ركنًا رئيسًا في مختلف هذه القضايا ومن هنا اهتمت دراسة (حمدي عبير، ٢٠٢٣)(٢)، بالتعرف على سمات الواقع المُدرك من معالجة الدراما التليفزيونية المصرية لقضايا الأحوال الشخصية لدى الجمهور، وهل تشكل المعالجة الدرامية سمات الواقع المدرك لدى الجمهور أم لا؟ ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة في إطارها النظري على مدخل الواقع المدرك من وسائل الإعلام بأبعاده الثلاثة النافذة السحرية والمنفعة والتوحد، وهي من الدراسات الوصفية واستخدمت منهج المسح بشقيه التحليلي والميداني، كما تكونت عينة الدراسة الميدانية من الجمهور المصري قوامها ٣٩٥ مفردة وتم الاعتماد على العينة العشوائية من خلال استمارة استبيان إليكترونية، أما عينة الدراسة التحليلية فكانت عينة عمدية من الأعمال الدرامية التليفزيونية المصرية التى تناولت قضايا الأحوال الشخصية فى شهر رمضان ١٤٤٣ه/ ٢٠٢٢م والتعرف على أهم سماتها العامة، وتوصلت أهم نتائج الدراسة إلى: احتل مسلسل فاتن أمل حربي أعلى نسبة مشاهدة للأعمال الدرامية التليفزيونية التى تم عرضها، و احتلت قضية حضانة الأطفال أعلى نسبة لأبرز قضايا الأحوال الشخصية التى تناولتها الأعمال الدرامية، كما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية لجميع أبعاد الواقع المدرك طبقاً لمدى الحرص وطبقاً للحالة الاجتماعية لصالح الأرمل، بينما لم توجد فروق لجميع أبعاد الواقع المدرك طبقاً للتجربة الشخصية أو النوع أوالمستوى الاجتماعي والاقتصادي.

واستكمالًا لدور المرأة كمحور رئيس في قضايا الأحوال الشخصية تأتي دراسة **(درويش، البنا، يوسف، ٢٠٢٠م)**(٣) لتناقش التعرف على أهم قضايا المرأة في قانون الأحوال الشخصية التي تعرضها الأفلام السينمائية بالقنوات الفضائية المصرية، من خلال معرفة كيفية معالجة الفيلم وعرضة للقضايا المطروحة وطرح حلول لها إن وجدت الحلول، حيث تمثلت عينة الدراسة في قنوات: (روتانا – نيل سينما)، واستخدم

الباحثون استمارة تحليل المضمون للأفلام السينمائية بالقنوات الفضائية عينة الدراسة والتي تناقش قضايا المرأة في قانون الأحوال الشخصية، فيما توصلت نتائج الدراسة إلى أن قضية الطلاق احتلت المرتبة الأولى من إجمالي قضايا المرأة في قانون الأحوال الشخصية بالأفلام السينمائية في القنوات الفضائية محل الدراسة بنسبة (٢٥%)، تلتها قضية تعدد الزوجات في المرتبة الثانية بنسبة (١٠,٥%)، فيما جاء عرض المشكلة أو القضية وتحليلها فقط فى المرتبة الأولى من إجمالي معالجة الأفلام السينمائية لقضايا المرأة بشكل عام بنسبة (٤٢,٨%)، كما احتل أسلوب العنف اللفظي والبدني مقدمة الأساليب المستخدمة في مواجهة قضايا المرأة فى قانون الأحوال الشخصية بالأفلام السينمائية عينة الدراسة بنسبة (٣٣,٤%).

وانطلاقًا من أهمية الإعلام الجديد وقدرته على الوصول لأكبر قدر من الجمهور للتعرف على ردود أفعالهم تجاه القضايا التي تمس حياتهم بشكل مباشر تأتي دراسة، **(نجلاء جعفر، ٢٠١٧م)**[٤] للوقوف على الأطر التي تقدم من خلالها قضايا المرأة في الإعلام الجديد بأدواته المختلفة، من أجل تحديد علاقتها باتجاهات الجمهور نحو هذه القضايا، بالإضافة إلى دور الإعلام الجديد في تشكيل اتجاهات الجمهو نحو قضايا المرأة المتنوعة، وقد استخدمت الباحثة في هذه الدراسة منهج المسح وأجرتها على عينة عددها ٤٧٧ مفردة من مستخدمي الإعلام الجديد وأدواته المتنوعة، حيث توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج المهمة من أبرزها: أن القضايا الاجتماعية جاءت في المرتبة الأولى باعتبارها أبرز قضايا المرأة في الإعلام الجديد، وعلى رأس هذه القضايا قضية الزواج، كما جاء العنف الأسري في مرتبة متقدمة من القضايا الاجتماعية التي تخص المرأة والتي أوردتها نتائج الدراسة التحليلية.

وباعتبار أن الأسرة وما يتعلق بشئونها من مفاهيم وقضايا كبرى للمجتمع، فإن دراسة (**Rogers, Dana, Leslie, M 2021**)[٥] ناقشت تأثير حملات تنظيم

الأسرة التي تقدمها وسائل الإعلام في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، تحليل تلوي لتأثيرات تنسيق الإعلان والترفيه والتعليم، حيث استهدفت التعرف على دور أساليب تنظيم الأسرة الفعالة في إنقاذ الأرواح، والمساهمة في تحقيق المساواة بين الجنسين، وتعزيز التنمية الاقتصادية، من خلال الكشف عن دور حملات الاتصال عبر وسائل الإعلام في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ومدى فعالياتها في زيادة استخدام وسائل منع الحمل، حيث استخدمت الدراسة التحليلات التلوية "تحليل التحليل" للكشف عن متوسط تأثير الحملات الإعلامية على سلوكيات تنظيم الأسرة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ولفحص فعالية استراتيجيتين للاتصال: التعليم الترفيهي والإعلانات، وتوصلت لنتائج الدراسة إلى أن حملات تنظيم الأسرة التي تقدمها وسائل الإعلام لها تأثير إيجابي على سلوكيات تنظيم الأسرة، وهو ما يشير إلى ارتباط استخدام تنسيق تعليمي ترفيهي، بالإضافة إلى الرسائل الإعلانية للحملة في كثير من الأحيان، بمعدلات نجاح أكبر للحملة بالنسبة للنساء. ومع ذلك، كان رد فعل الرجال سلبيًا على التعليم والترفيه، وإيجابيًا على الحملات التي تستخدم فقط أشكال الإعلانات وإعلانات الخدمة العامة.

ونتيجة لأن الصراعات الأسرية التي يعقبها التدخلات القانونية في كثير من الأحيان ناتجة عن غياب التواصل الأسري والتنشئة الأسرية السليمة، تأتي دراسة (**Procentese,F,F,I 2019**) [٦] لتناقش دور تصورات الوالدين حول تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على أنظمة الأسرة في العلاقة بين الفعالية الجماعية للأسرة والتواصل المفتوح، وذلك باعتبار أن التواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي هو ما يميز أنماط الحياة والعلاقات الحديثة، بما في ذلك التفاعلات العائلية، حيث استهدفت الدراسة تعميق الدور الذي يمكن أن تمارسه تصورات الوالدين حول تأثيرات هذه الوسائل على أنظمة الأسرة في أداء دور أسرهم، وقد أجرت الدراسة استبياناً على نحو

٢٢٧ من الآباء الإيطاليين ممن لديهم طفل مراهق أو أكثر، ويستخدمون Facebook وWhatsApp للتواصل معهم. وتوصلت أبرز النتائج إلى أن هذه التصورات ظهرت كوسيط في العلاقة بين فعالية الأسرة الجماعية وانفتاح الاتصالات، مما يشير إلى أن التأثير الفعلي لوسائل التواصل الاجتماعي على الأنظمة الأسرية ليس هو المهم فحسب، بل أيضًا تصورات الوالدين حول هذا الموضوع وكيفيته، وأنهم يشعرون بقدرتهم على إدارة استخدامهم واستخدام أطفالهم لوسائل التواصل الاجتماعي دون الإضرار بعلاقاتهم العائلية. ومن هنا تبرز الحاجة إلى تعزيز التصورات الإيجابية لدى الوالدين حول التأثير المحتمل لوسائل التواصل الاجتماعي على علاقاتهم الأسرية.

ونظرًا لأهمية الخطاب الجماهيري لوسائل التواصل خاصة الرقمية منها فيما يتعلق بدعم القوانين الأسرية وتحقيق الاستقرار المجتمعي العام، فإن دراسة (Ansori, A, M 2022))٧(تناولت الطعن في الخطاب الجماهيري حول قانون الأسرة على وسائل التواصل الاجتماعي وعلاقته بالدين وقانون الدولة، حيث استهدفت الدراسة الإجابة على ثلاثة أسئلة: كيف يتم بناء العلاقات بين الجنسين في الأسرة على وسائل التواصل الاجتماعي، وكيف يحدث النضال من أجل تحقيق معنى المساواة بين الجنسين في قانون الأسرة على هذه الوسائل، ولماذا لدى بعض النشطاء الرقميين في إندونيسيا فهم مزدوج للدين، وقد استخدمت الدراسة منهج تحليل الخطاب، ونظرية بورديو، وتوصلت إلى عدة نتائج من أبرزها: أن السلطة الدينية في وسائل الإعلام منقسمة على أساس الانتماء الجماعي الديني، وخاصة في النقاش حول قانون الأسرة، وأن مشكلة السلطة في الإعلام لم تعد تحددها الكفاءة العلمية للشخصية، بل من يملك أكبر قدر من السيطرة على الإعلام وأكبر عدد من المتابعين. بالإضافة إلى ذلك، تحولت مصادر الخطاب الديني، وخاصة قانون الأسرة، إلى مجموعة متنوعة من وسائل الإعلام. ومن أجل تحديد وجهة نظر

السلطة في وسائل الإعلام، وزنه من الضروري مراعاة القيم الأساسية للإسلام ووجهات النظر التي لا تتعارض مع الدين والدولة.

التعليق على الدراسات السابقة

بعد استعراض الباحث للدراسات السابقة، يتضح له أنه رغم ما أجادت فيه الدراسات التي توصل إليها الباحث من الناحية المنهجية والمعرفية حول قضايا الأسرة والمجتمع وعلاقتها بوسائل الإعلام وأدواتها المستحدثة، إلا أنها ركزت بشكل أكبر على عرض المشكلات الأسرية والمجتمعية ذاتها دون التعرض بشكل مباشر لاستراتيجيات الحلول لمواجهة أزمات وقضايا الأسرة المتنوعة.

كما أنه قد يؤخذ على بعض هذه الدراسات الاهتمام الزائد باالتأثيرات السلبية للإعلام الجديد وأدواته على أفراد الأسرة دون التعرض المباشر لمناقشة مدى استفادة أعضاء الأسرة من وسائل الاتصال المستحدثة وخاصة الاجتماعية منها في تحقيق الوفاق الأسري ودعم أواصر الحوار داخل الأسرة الواحدة من جانب وبينها وبين الأسر الأخرى من جانب آخر، وهو ما يسعى الباحث للوصول إليه في هذه الدراسة من خلال الوقوف على دور الصحافة الرقمية في التعامل مع مشروع قانون الأحوال الشخصية الجديد، وإدارة الحوار المجتمعي حوله والذي يحوي بداخله قضايا تشكل أساسًا للحياة الأسرية في المجتمع.

نظرية الدراسة

نظرية المجال العام (Public sphere):

يستخدم الباحث في هذه الدراسة نظرية المجال العام وهي التي استعرض مفهومها هابرماس لأول مرة عام ١٩٦٢ في كتابه الشهير باللغة الألمانية the

structural transformation of the public sphere. ويعرف هابرماس المجال العام بأنه: "الفضاء للتوسط يقوم فيه الأشخاص بالاستخدام العمومي للعقل من أجل بناء توافق فيما بينهم" أي أن المجال العام هو مجموعه من الأشخاص المجتمعية لمناقشة القضايا المرتبطة بالشأن العام ولقد تشكل المجال العام في أوروبا وفق هذه الرؤية بعد بروز العقد الاجتماعي للحياة الاجتماعية وكقوة موازية للحكم المطلق. (٨)

وإذا كان المجال العام في أبسط معانيه هو عالم الحياة الاجتماعية الذي يستطيع فيه المواطنون أن يتحدثوا عن الشؤون العامة والاهتمامات المشتركة، فإن هذه النظرية تتوافق تمامًا مع الدراسة الحالية التي تناقش مدى قدرة الصحافة الرقمية على إدارة الحوار المجتمعي حول مشروع قانون الأحوال الشخصية، وما يمثله هذا القانون من أهمية لمختلف الشرائح المجتمعية نظرًا لا رتباطه بعلاقتهم ببعضهم وتنظيم هذه العلاقة، وإيجاد حلول ناجحة في حالة نشوب أي صراع بينهم.

ولعل ما سبق من ارتباط موضوع الدراسة بهذه النظرية يتضح في تعريف آخر لأحد الباحثين بأن المجال العام هو: "ذلك الكيان الذي يتحقق عندما يقوم مجموعة من الأفراد بتشكيل جهاز عام وحينئذ يتصرفون ليس كأفراد عاملين يناقشون الشؤون الخاصة، ولا كأعضاء جهاز مؤسسي يرتبط بقيود وضوابط بيروقراطية لمؤسسات عامة، فالمجال العام جزء من الحياة الاجتماعية والدخول للمجال العام المتاح أساس لكل الذين يتصرفون كجمهور عام يتناولون شؤونا ذات اهتمام عام دون أن يكونوا مجبرين. (٩)

وبالنظر لفروض نظرية المجال العام نجد أن هابرماس يولي أهمية بالغة للعقلانية مؤكدًا القيم التي كانت سائدة في عصر التنوير حيث يقول: إن العقل هو الذي ينبغي أن يحكم المجتمعات الحديثة، وهنا تفترض النظرية وجود أربع سمات رئيسة تميز الاتصال عبر ما أطلق عليه هابرماس المجال العام وهي: (١٠)

- القدرة على الوصول إلى دائرة الاتصال، حيث تسعى الدراسة هنا للتعرف على مدى قيام الصحافة الرقمية –عينة الدراسة– بدورها في تحقيق بيئة الحوار المجتمعي حول هذا المشروع وهو ما يتحقق بداية بالوصول إلى الجمهور المعني بهذه القضية.
- الحرية التي يتمتع بها الأفراد في الاتصال داخل هذه الدائرة، وهو ما يمكن أن تحققه الصحافة الرقمية من توفير الجانب المعرفي بشكل متكامل يشعر الجمهور بالشفافية التامة في توافر المعلومات اللازمة حول مشروع القانون.
- بنيه المناقشة، وهنا تسعى الدراسة للوصول إلى جودة العرض لهذا الحوار المجتمعي ومدى قدرتها على بناء نقاشات فاعلة حول القضية المطروحة للناقش.
- طرح خطاب مبرر بأدلة إقناعية محددة، ويمكن للدراسة الكشف عن هذا الافتراض من خلال النتائج النهائية للدراسة الميدانية وما بها من محاور تستهدف الوصول لرأي الجمهور حول درجة اقتناعه بالمشروع وتفعله مع المحتوى المطروح حوله عبر الصحف الرقمية.

وحول علاقة وسائل الإعلام بالحوار المجتمعي فإن وسائل الإعلام دعمت ساحات النقاش حول المجال العام المشترك الذي يجمع أفراد المجتمع، ويدخلهم في حالة حوار حول القضايا التي يهتمون بها، وتأتي شبكة الإنترنت في مقدمة الوسائل الاتصالية الإعلامية الإليكترونية التي تعتمد علي الشبكات التفاعلية، والوسائط المتعددة، والنص الفائق والتي أتاحت للمتلقي حرية التجول والاختيار والمشاركة، حتى أن العلماء أطلقوا عليها اسم الطريق السريع للمعلومات Information Super High Way. (١١)

ويتأسس هذا النوع من النقاش على فكرة التفاعلية التي تفوق بها شبكة الإنترنت على وسائل الإعلام التقليدية، حيث دعمت مفهوم ديمومقرطة وسائل الإعلام، ويسرت فكرة المشاركة بين مجموعة من الأفراد في مساحة تتيح لهم تبادل الرأي والمعلومات حول القضايا الخلافية وتقريب وجهات النظر بينهم، فساحات النقاش والمنتديات والمجموعات البريدية كلها أشكال اتصال تكنولوجية أوجدتها الإنترنت فدعمت من خلالها عملية الاتصال بين الجماعات، وأحدثت بذلك ثورة في التواصل الجماهيري من حيث الانتشار. (١٢)

الإطار المعرفي للدراسة

دور القانون في استقرار المجتمع

لاشك أن القانون في أي مجتمع هو عامل رئيس في ضبط المجتمع وتحقيق دواعي استقراره، كما أن هذا العامل لا ينفك عن غيره من العوامل الأخرى ومنها العامل الاجتماعي الذي يعد مصدرًا مهمًا في ضبط أي مجتمع من المجتمعات، خاصة وأن العامل الاجتماعي له دور مهم في تحقيق الاستقرار والتوازن المجتمعي بل والأسري، وانطلاقًا من هذا التكامل بين العوامل المجتمعية في حفظ النظام العام يمكن القول بأن القانون هو أحد المصادر المهمة في الضبط الاجتماعي، باعتباره يمثل جزءًا مهمًا من الحياة الاجتماعية وهذا الجزء لا يقل في دوره عن بقية الأجزاء الأخرى التي تحكم الناس وتسعى لضبط سلوكياتهم وتصرفاتهم.

وإذا كان القانون في أي مجتمع هو من صُنع هذا المجتمع ولم يُفرض عليه، بل شارك في صياغته مؤسسات وأفراد على مراحل متعددة حتى ارتضوه في النهاية كإطار عام يحقق صالح الجميع، فإن ذلك يدعونا للتأكيد على أن القانون يكتسب قوته وتأثيره من الاتفاق المجتمعي حوله، وهو ما نجده واقعًا يمر به قانون الأحوال

الشخصية في مصر حاليًا، فرغم الانتهاء بنوده وتفاصيله في المؤسسات المعنية بإعداده وتجهيزه، إلا أن إقراره النهائي أصبح رهينة نجاح الحوار المجتمعي حوله وإقناع فئات هذا المجتمع بما جاء فيه من أحكام وتشريعات.

وإذا كان القانون يعمل على الحفاظ على المجتمع وعلى الاستقرار والتوازن الداخلي به، فإنه يعمل وبشكل خاص على التوازن داخل الأسرة واستقرارها على اعتبار أنها الخلية الأولى في المجتمع، كما أنها مرآته التي تعكس مختلف أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية.(١٣)

وحتى يحقق القانون أهدافه في المجتمع، فإنه يحتاج إلى داعمين، الأول: معرفي، والثاني: الإقناع بأهميته لصالح المجتمع، وكلاهما يحققه الإعلام بأدواته ووسائله المتنوعة مكتوبة ومسموعة ومرئية، ومن هنا فإن وسائل الإعلام يقع عليها أدوار متعددة في دعم إقرار القوانين أولًا ثم إنفاذها ثانيًا من خلال نشر الوعي المجتمعي بأهميتها في إحداث الاستقرار العام، خاصة إذا نجحت هذه القوانين في تحقيق العدالة في المجتمع.

ورغم ما يعتقده البعض من دور وسائل الإعلام الرقمية وخاصة الاجتماعية منها من نشر بعض السلوكيات السلبية في المجتمع، إلا أن هناك بعض الدراسات التي أثبتت قدرة هذه الوسائل على تعزيز العلاقات الاجتماعية والأسرية بشكل خاص.

وهنا يذكر أحد الكتاب أنه منذ تعميم الإنترنت، لم يتلق البرازيليون ذوو الدخل المنخفض سوى القليل من الدعم الحكومي لمساعدتهم في الوصول إليه، وردا على ذلك، قاموا بتمويل هجرتهم الرقمية إلى حد كبير بشكل ذاتي، فقد تحولت مقاهي الإنترنت إلى أعمال تجارية مزدهرة في أحياء الطبقة العاملة والمستوطنات الريفية، وفي وقت قريب أصبحت الأسر تطمح إلى شراء أجهزة الكمبيوتر المنزلية الخاصة

بها من خلال اتفاقيات شراء مستأجرة. ومع بدء البرازيليين من ذوي الدخل المنخفض في الوصول إلى مواقع التواصل الاجتماعي الشهيرة في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، سخر البرازيليون الأثرياء من مهاراتهم التكنولوجية المحدودة، وأذواقهم المختلفة، وضعف تعليمهم، لكن هذا لم يمنعهم من توسيع تواجدهم على الإنترنت. حيث أنشأ الشباب ملفات شخصية لأقاربهم الأكبر سنًا الذين بالكاد يعرفون القراءة والكتابة وعلموهم كيفية التنقل عبر منصات مثل: فيسبوك وواتساب. وهنا رأى جوليانو سباير أن وسائل التواصل الاجتماعي هي وسيلة البرازيليين ذوي الدخل المنخفض للبقاء على اتصال مع العائلة والأصدقاء الذين يرونهم شخصيًا على أساس منتظم، مما يشير إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي تؤدي وظيفة حاسمة في تعزيز العلاقات الاجتماعية التقليدية.(١٤)

مشاكل القوانين السابقة

وإذا أدركنا حاجة المجتمع إلى قانون جديد للأحوال الشخصية، فإننا ندرك أن هذه الحاجة جاءت نتيجة ما تعانيه القوانين السابقة من مشكلات لم تؤهلها لتحقيق الاستقرار العام لكل الأسر، وإقرار العدالة التامة بين أطراف النزاعات الأسرية والمجتمعية، ومن هنا دعت الحكومة المؤسسات التشريعية لبحث إصدار قانون جديد يضمن للجميع حقوقه كما يضمن للمجتمع استقراره.

وكشفت إحدى الدراسات عن وجود إشكاليات إجرائية خاصة بقانون الأحوال الشخصية السابق والتي تتعلق بقانون محكمة الأسرة، وقانون صندوق تأمين الأسرة، ففيما يخص محكمة الأسرة بينت الدراسة وجود الكثير من الإشكاليات الخاصة بفاعلية القانون ومدى تحقيق المحكمة للهدف الذي أنشئت من أجله، كما ذكرت الدراسة أن من أبرز هذه المشكلات: افتقاد مكاتب التسوية لمبدأ الخصوصية الذي أنشئت من أجله

محكمة الأسرة لعدم كفاءة مقار محكمة الأسرة وعدم ملائمتها لخصوصية الأسرة، وفضلًا عن عدم كفاءة الأخصائيين الموجودين بمكاتب تسوية المنازعات وافتقاد المهارات اللازمة لتصفية النزاعات بين الزوجين، كذلك من هذه المشكلات عدم تفعيل دور نيابة الأسرة خاصة فيما يخص التحري عن دخل الزوج في قضايا النفقة، وعدم وجود قاض متخصص في قضاء الأحوال الشخصية.(١٥)

كما أن اللجوء للسعي لإصدار قانون جديد للأحوال الشخصية جاء بناء على ما شهدته مصر من ارتفاعات في حالات الطلاق عام ٢٠٢١ حيث سجلت ٢٥٤ ألفًا و٧٧٧ حالة، مقابل ٢٢٢ ألفًا و٣٩ حالة في ٢٠٢٠م، وتبين أن أعلى نسبة فى حالات الطلاق في السنتين الأولى والثانية من الزواج ممن لهم إطفال فى عمر شهور، والنسبة الأكبر في مراحل حالات الطلاق تقع ما بين سن ١٨ و٢٠ عامًا، وهو ما يمكن بيانه من خلال الشكل الآتي: (١٦)

شكل رقم (١)

ملامح مشروع قانون الأحوال الشخصية الجديد

بدأ التوجيه بإعداد مشروع القانون في ٤ يونيو من عام م، ٢٠٢٢م عندما وجهت القيادة السياسية بتشكيل لجنة تضم مجموعة من الخبراء في قضايا الأسرة لإعداد مشروع قانون الأحوال الشخصية يضمن حقوق جميع الأطراف المعنية، ويقدم حلول كاملة للمشكلات الناجمة نتيجة ما صدر من قوانين سابقة في هذا الشأن، بعد تشكيل اللجنة تم منحها مهلة ٤ شهور للإنتهاء من مسودة المشروع فى ٥ أكتوبر ٢٠٢٢م، لكن تم مد الفترة حتى تنتهى من عملها، وخلال هذه الفترة تلقت اللجنة نحو ٤٧٣٣ مقترحًا، متنوعة من الأفراد والمؤسسات والهيئات.

بعد جلسات متعددة ومناقشات حول المشروع تضمنت ملامحه في بدايته عدة محاور رئيسة، منها: إنشاء صندوق لرعاية الأسرة ووثيقة تأمين لدعم الأسرة ماديًا في مواجهة النفقات والتحديات ذات الصلة بمسائل الأحوال الشخصية، منح صلاحيات جديدة للقاضي للتعامل مع الحالات العاجلة من أجل دعم الأسرة، السماح للقاضي بمخاطبة جهة عمل المطلق لمعرفة دخله وتقدير النفقة، وضع نظام جديد يجمع منازعات كل أسرة أمام محكمة واحدة، تقصير مدد الفصل فى دعاوى الأسرة، استحداث إجراءات للحد من الطلاق، توثيق الطلاق كما هو الحال في توثيق الزواج، وعدم ترتب أي التزامات على الزوجة إلا من تاريخ علمها به، الحفاظ على الذمة المالية لكل زوج ونصيب كلٍ منهم في الثروة المشتركة التي تكونت أثناء الزواج، إعادة صياغة وثيقتي الزواج والطلاق بما يضمن اشتمالهما على ما اتفق عليه الطرفان عند حالتي الزواج والطلاق، ضرورة أن يخطر الزوج زوجته الأولى بزواجه من ثانية، عدم السماح لمن يرفض دفع النفقة لأبنائه من رؤيتهم، استحداث مادة متعلقه بتنظيم الاستضافة لمدة يومين أو ثلاثة أيام فى الشهر، استحداث الرؤية الإلكترونية لغير الحاضن المتواجد فى الخارج من رؤية الأطفال أونلاين، استحداث عقوبة جنائية

رادعة لكل من يرفض إعادة الأطفال بعد الاستضافة أو من يمنع الطرف الآخر من حق الرؤية، تنظيم معالجة الأمور المتعلقة بمصاريف التعليم وضمان استمرار تعليم الأطفال فى المستوى التعليمي الذي كانوا عليه قبل الطلاق مع منح النيابة العامة سلطة التحقق من دخل الطرفين لضمان توفير التغطية المالية للنفقات التعليمية، استحداث مواد قانونية تتعامل مع مشكلات الزواج العرفي فيما يخص إثبات النسب مع التأكيد على عدم وجود نفقة للزوجة في حال الزواج العرفي، إعادة الصياغة فيما يتعلق بمسائل الولاية على المال.

بعد الانتهاء من الصياغة النهائية للقانون يتم طرحه فى حوار مجتمعى ثم عرضه على الحكومة للموافقة عليه ثم الى البرلمان لإقراره رسميًا.

المؤسسات الدينية وقانون الأحوال الشخصية

تمثل المؤسسات الدينية في مصر أهم جانب من جوانب قواها الناعمة، وهو ما يدعم الإستئناس بآرائها في مختلف القضايا التي ترتبط بالجمهور خاصة وثيقة الصلة بعقيدته وفكره وعلاقته بمن حوله، الأمر الذي جعل المؤسسات الدينية الثلاث في مصر حاضرة بقوة على مائدة الحوار حول مشروع القانون وقبيل عرضه على الجمهور العام تمهيدًا للوصول إلى صيغة منضبطة تحقق المساواة في الحقوق والواجبات ولا تتعارض مع صحيح النصوص الشرعية.

وباعتبار أن قضية الطلاق أحد أهم القضايا التي حظيت بردود أفعال في مشروع قانون الأحوال الشخصية، فإن **الأزهر الشريف أصدر بيانًا من خلال هيئة كبار العلماء به لحسم الأمر في هذه القضية**، وجاء نص البيان على النحو الآتي:

"انطلاقًا من المسؤوليَّة الشرعيَّة للأزهر الشريف ومكانته في وجدان الأمَّة المصريَّة التي أكَّدها الدستور المصري، وأداءً للأمانة التي يحملُها على عاتقِه في

الحِفاظ على الإسلام وشريعته السمحة على مدى أكثر من ألف عام من الزمن – عقدت هيئة كبار العلماء عدّة اجتماعاتٍ خلالَ الشهور الماضية لبحثِ عدد من القضايا الاجتماعية المعاصرة؛ ومنها حكم الطلاق الشفويِّ، وأثره الشرعي، وقد أعدَّت اللجان المختصَّة تقاريرها العلمية المختلفة، وقدَّمتها إلى مجلس هيئة كبار العلماء الذي انعقد الأحد ٨ من جمادى الأولى ١٤٣٨هـ الموافق ٥ من فبراير ٢٠١٧م، وانتهى الرأي في هذا المجلس بإجماع العلماء على اختلاف مذاهبهم وتخصُّصاتهم إلى القرارات الشرعية التالية: أولاً: وقوع الطلاق الشفوي المستوفي أركانَه وشروطَه، والصادر من الزوج عن أهلية وإرادة واعية وبالألفاظ الشرعية الدالة على الطلاق، وهو ما استقرَّ عليه المسلمون منذ عهد النبيِّ – صلَّى الله عليه وسلَّم – وحتى يوم الناس هذا، دونَ اشتراط إشهاد أو توثيق. ثانيًا: على المطلِّق أن يُبادر في توثيق هذا الطلاق فَوْرَ وقوعِه؛ حِفاظًا على حُقوق المطلَّقة وأبنائها، ومن حقِّ وليِّ الأمر شرعًا أن يَتَّخِذَ ما يلزمُ من إجراءاتٍ لسَنِّ تشريعٍ يَكفُل توقيع عقوبةً تعزيريَّةً رادعةً على مَن امتنع عن التوثيق أو ماطَل فيه؛ لأنَّ في ذلك إضرارًا بالمرأة وبحقوقها الشرعيَّة. هذا.. وترى هيئة كبار العلماء أنَّ ظاهرةَ شيوع الطلاق لا يقضي عليها اشتراط الإشهاد أو التوثيق، لأن الزوجَ المستخفَّ بأمر الطلاق لا يُعييه أن يذهب للمأذون أو القاضي لتوثيق طلاقه، علمًا بأنَّ كافّة إحصاءات الطلاق المعلَن عنها هي حالاتٍ مُثبَتة ومُوثَّقة سَلَفًا إمَّا لدى المأذون أو أمام القاضي، وأنَّ العلاج الصحيح لهذه الظاهرة يكون في رعاية الشباب وحمايتهم من المخدرات بكلِّ أنواعها، وتثقيفهم عن طريق أجهزة الإعلام المختلفة، والفن الهادف، والثقافة الرشيدة، والتعليم الجادّ، والدعوة الدينية الجادَّة المبنيَّة على تدريب الدُّعاة وتوعيتهم بفقه الأسرة وعِظَمِ شأنها في الإسلام؛ وذلك لتوجيه الناس نحوَ احترامِ ميثاق الزوجية الغليظ ورعاية الأبناء، وتثقيف المُقبِلين على الزواج. كما تُناشِد الهيئةُ جميعَ المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها الحذَر من الفتاوى الشاذَّة

التي يُنادي بها البعض، حتى لو كان بعضُهم من المنتسِبين للأزهر؛ لأنَّ الأخذَ بهذه الفتاوى الشاذَّة يُوقِع المسلمين في الحُرمة. وتهيب الهيئة بكلِّ مسلمٍ ومسلمةٍ التزام الفتاوى الصادرة عن هيئة كبار العلماء، والاستمساك بما استقرَّت عليه الأمَّةُ؛ صونًا للأسرة من الانزلاق إلى العيش الحرام. وتُحذِّرُ الهيئة المسلمين كافَّةً من الاستهانة بأمرِ الطلاق، ومن التسرُّع في هدم الأسرة، وتشريد الأولاد، وتعريضهم للضَّياع وللأمراض الجسديَّة والنفسيَّة والخُلُقيَّة، وأن يَتذكَّر الزوجُ توجيهَ النبيِّ – صلَّى الله عليه وسلَّم – أنَّ الطلاق أبغَضُ الحلال عند الله، فإذا ما قرَّر الزوجان الطلاقَ، واستُنفِدت كلُّ طرق الإصلاح، وتحتَّم الفراق، فعلى الزوج أن يلتزم بعد طلاقه بالتوثيق أمام المأذون دُون تَراخٍ؛ حِفظًا للحقوق، ومَنعًا للظُّلم الذي قد يقعُ على المطلَّقة في مثلِ هذه الأحوال. كما تقترحُ الهيئة أن يُعادَ النظرُ في تقدير النفقات التي تترتَّب على الطلاق بما يُعين المطلَّقة على حُسن تربيةِ الأولاد، وبما يتناسبُ مع مقاصدِ الشريعة. وتتمنَّى هيئةُ كبار العلماء على مَن "يتساهلون" في فتاوى الطلاق، على خلاف إجماع الفقهاء وما استقرَّ عليه المسلمون، أن يُؤدُّوا الأمانةَ في تَبلِيغ أحكامِ الشريعةِ على وَجهِها الصحيح، وأن يَصرِفوا جُهودَهم إلى ما ينفعُ الناس ويُسهم في حل مشكلاتهم على أرض الواقع؛ فليس الناس الآن في حاجةٍ إلى تغيير أحكام الطلاق، بقدر ما هم في حاجةٍ إلى البحث عن وسائل تُيسِّرُ سُبُلَ العيش الكريم.(١٧)

البيان السابق الذي صدر في عام ٢٠١٧م، دار الحديث حوله مرة أخرى بعد الإعلان عن مشروع قانون الأحوال الشخصية فأعاد الأزهر التأكيد عليه مرة ثانية في بيان له في عام ٢٠٢٢م، جاء فيه: "يُعيدُ الأزهر التأكيد على ما صدر عن هيئة كبار علمائه بإجماع أعضائها على اختلاف مذاهبهم وتخصصاتهم، في بيانها الصادر عن اجتماعها الدوري يوم الأحد ٨ من جمادى الأولى ١٤٣٨هـ الموافق ٥ من فبراير ٢٠١٧م؛ أنه يجبُ على المطلِّق أن يبادِرَ في توثيق الطلاق فوْرَ وقوعه؛ حفاظًا على

حقوق المطلقة وأبنائها، وأنه من حقِّ ولي الأمر شرعًا أن يتَّخذَ ما يلزم من إجـراءات لسنِّ تشريعٍ يكفل توقيع عقوبة رادعة على مَنِ امتنع عن التوثيق أو ماطل فيـه؛ لأن في ذلك إضرارًا بالمرأة وبحقوقها الشرعية. ويؤكِّد الأزهر على الرأي الشرعي الثابت من وقوع الطلاق الشفوي المكتمل الشروط والأركان، والصادر من الزوج عن أهلية، وإرادة واعية، وبالألفاظ الشرعية الدالة على الطلاق، وهو ما استقر عليه المسـلمون منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم، حتى يوم الناس هذا. كما يُعيدُ الأزهر التأكيد على ما سبق أنْ حذَّرت منه هيئة كبار علمائه في البيان ذاته للمسلمين كافة؛ من الاسـتهانة بأمر الطلاق، ومن التَّسرع في هدم الأسرة، وتشـريد الأولاد، وتعريضـهم للضـياع وللأمراض الجسدية والنفسية والخُلقية، وأن يتذكر الزوج توجيهَ النبي صلى الله عليـه وسلم أنَّ الطلاق أبغض الحلال عند الله، فإذا ما قرَّر الزوجان الطلاق، واستنفدت كـل طرق الإصلاح، وتحتم الفراق، فعلى الزوج أن يلتزم بـالتوثيق دون تـراخٍ؛ حفظًـا للحقوق، ومنعًا للظلم الذي يقع على المطلقة والأبناء في مثل هذه الأحوال".[١٨]

وعلى مستوى دار الإفتاء المصرية ذكر مفتى الديار المصرية أن دار الإفتاء المصرية منذ النصف الثاني من القرن العشرين بدأت في فكرة الاختيار الفقهي وأخذت تنمو حتى ازدهرت أكثر في عهد الشيخ جاد الحق علي جاد الحق، وحتى وقتنـا هـذا ونحن نتبنى فكرة الاختيار الفقهي بما يحقق مصالح الناس، فنقوم بالنظر فـي الواقـع الذي نعيشه ونختار قولًا من أقوال أهل العلم المعتبرين ويتوافق مع الواقـع المعـيش، وأن التراث الفقهي ليس مقدسًا، ولكنه في نفس الوقت نتاج عقل علمي منضـبط فـي إطار الاجتهاد، مستنكرًا دعوات البعض من غير العلماء أو من هم في بدايـة طلـب العلم بترك التراث أو الاستغناء كليًا عنه، كما أن هناك قواعد وضوابط وضعها العلماء بأنه لا يُنكر المختلف فيه وإنما يُنكر المتفق عليه، فلا يصح بأي حال من الأحـوال أن

أعتبر صحة رأيي فقط وخطأ رأي غيري، فكل المجتهدين يجتهدون من أجل الوصول إلى مراد الله عز وجل وكلٌ له مقدماته وأدلته وبراهينه بما يغلب على الظن. (١٩)

وحول موضوع وقوع الطلاق أكد المفتي أن عقد الزواج وُجِدَ بيقين وذلك بحضور الأهل والمأذون والشهود والناس، وهذا العقد لا يُرفع إلا بيقين بمعنى أنه يجب أن نتيقن أن هذا الزوج قد تلفظ بالطلاق وهو قاصدًا إنهاء العلاقة الزوجية بلفظ ونية صريحة، ولذلك لا نُجيب في دار الإفتاء المصرية عن مسائل الطلاق إلا بحضور الزوج إلى الدار للتحقق من أن هذا الزوج بالفعل قد قصد الطلاق، كما أكد أن بحث مسألة الطلاق الشفهي هو من الأهمية بمكان، ولكن بالنظر في الوضع القانوني القائم فإن قانون الأحوال الشخصية الموجود والتطبيق القضائي والإفتائي لا يساعد أبدًا على أن نقول بأن الطلاق إذا صدر من الزوج ولم يوثقه بأنه لا يقع، ولكن بعد التحقيق والتحري إذا رأينا بأن هذا الطلاق هو واقع لا محالة فنُفتي حينها بأن هذا الطلاق واقع، ونطالب السائل أن يوثقه عند المأذون، مشيرًا إلى أن القانون المصري يُلزم الزوج بتوثيق ذلك الطلاق الذي أوقعه خلال ٣٠ يومًا وإلا وقع تحت طائلة القانون.

نتائج الدراسة

يستعرض الباحث نتائج الدراسة الميدانية التي قام بإجرائها على عينة من الجمهور العام، للوقوف علي الدور الذي قامت به الصحافة الرقمية في تشكيل معارف واتجاهات الجمهور المصري نحو مشروع قانون الأحوال الشخصية، حيث بلغ إجمالي العينة التي قام الباحث بتطبيق استمارة الاستبانة عليها (٤٠٠) مفردة، ويمكن استعراض النتائج التي توصلت إليها الدراسة على النحو الآتي:

أولًا: الخصائص الديموجرافية لعينة الدراسة

جدول رقم (١)

يوضح خصائص عينة الدراسة

المتغير		العدد	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
النوع	ذكر	248	62.0	٤٠٠	%١٠٠
	أنثى	152	38.0		
المرحلة العمرية	من ٢٠: ٣٥	118	29.5	٤٠٠	%١٠٠
	٣٥: ٥٠	204	51.0		
	٥٠ فأكثر	78	19.5		
المستوى التعليمي	مؤهل متوسط	48	12.0	٤٠٠	%١٠٠
	طالب	119	29.8		
	مؤهل عالي	211	52.8		
	دراسات عليا (ماجستير – دكتوراه)	22	5.5		
الحالة الاجتماعية	أعزب	124	31.0	٤٠٠	%١٠٠
	متزوج/ة	148	37.0		
	مطلق/ة	77	19.3		
	أرمل/ة	51	12.8		
محل الإقامة	القاهرة الكبرى	284	71.0	٤٠٠	%١٠٠
	محافظات الوجه البحري	73	18.3		
	محافظات الوجه القبلي	34	8.5		
	أخرى	9	2.3		
الوظيفة	وظيفة حكومية	77	19.3	٤٠٠	
	قطاع خاص	86	21.5		
	أعمال حرة	93	23.3		
	لا أعمل	144	36.0		
متوسط دخل الأسرة:	أقل من ٣ الآلاف	173	43.3	٤٠٠	%١٠٠
	من٣: ١٠ الاف	160	40.0		
	١٠ الآلاف فأكثر	67	16.8		

يتضح مما ورد في الجدول السابق ما يأتي:

رغم أن البعض يعتبر قانون الأحوال الشخصية هو انتصار للمرأة في المقام الأول وهي الأكثر اهتمامًا بالقضية، إلا أن الذكور كانوا أكثر اهتمامًا بالقانون حيث بلغت نسبة من أجاب منهم على الاستبانة نحو ٦٢٪ مقارنة بنحو ٣٨٪ من السيدات، كما أن المستوى التعليمي للمبحوثين مما ورد في الجدول السابق يكشف عن ارتفاع المستوى العلمي لمن شاركوا في الإدلاء بآرائهم والاهتمام بمتابعة مشروع القانون عبر الصحافة الرقمية.

كذلك فإن هناك ملمح آخر في الأرقام السابقة تكشف عنه المرحلة العمرية للمبحوثين، يتبين منه أن الفئة العمرية التي تراوحت ما بين ٣٥: ٥٠ عام كانت هي الأكثر اهتمامًا بمتابعة تفاصيل مشروع هذا القانون بنسبة بلغت نحو ٥١٪، وهو ما يمكن تفسيره بأن هذه الفئة هي الأكثر تعرضًا للمشكلات المجتمعية وخاصة قضايا الطلاق والحضانة وما إلى ذلك، ولعلّ ما يدعم هذا القول الأرقام الصادرة عن جهاز التعبة العامة والإحصاء، والتي تشير إلى ارتفاع معدلات الطلاق في المرحلة العمرية التي تبدأ من سن ٣٠ وحتى ٤٠عام. (٢٠)

شكل رقم (٢)

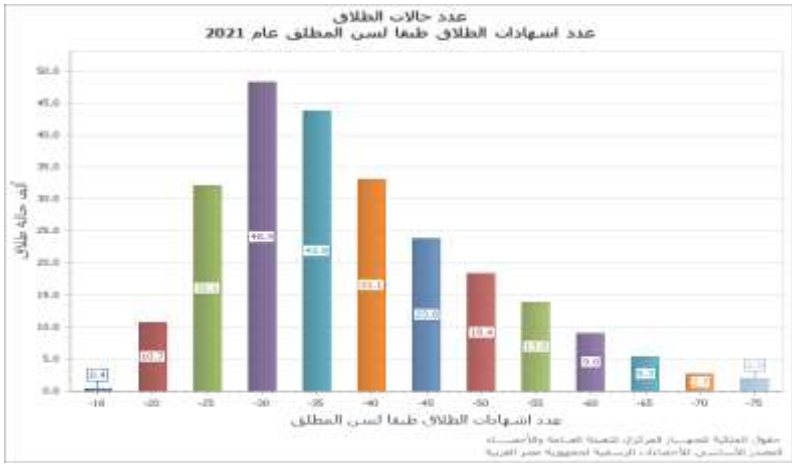

جدول رقم (٢)

يوضح درجة المقروئية حول قانون الأحوال الشخصية في الصحف الرقمية

درجة المقروئية		النوع		الإجمالي	المتوسط الحسابي mean	الانحراف المعياري
		ذكور	إناث			
دائمًا اقرأ	ك	128	74	202	2.460	.70188
	%	51.6	48.7	50.5		
أحيانًا أقرأ عنها	ك	67	44	111		
	%	27.0	28.9	27.8		
نادرًا ما أقرأ عن هذه القضية في الصفحة الرقمية	ك	53	34	87		
	%	21.4	22.4	21.8		
الإجمالي	ك	248	152	400		
	%	100.0	100.0	100.0		
قيمة كا٢=25.024[a] درجات الحرية= ٢ مستوى المعنوية =000. الدلالة = دالة						

يوضح الجدول السابق ما يأتي: زيادة اهتمام المبحوثين بقراءة الصحف الرقمية للوقوف على تفاصيل مشروع قانون الأحوال الشخصية الجديد، حيث سجل اختيارهم لمعدل القراءة الدائمة نحو ٥٠.٥٪ بواقع ٥١.٦٪ للذكور و٤٨.٧٪ للإناث، وهو ما يشير إلى أن هذه الصحف نجحت نسبيًا في تلبية الاحتياجات المعرفية للجمهور في تحقيق إشباعاتهم ورغباتهم في الوصول إلى تفاصيل المشروع ومتابعته بشكل دائم.

كما أنه يمكن القول بأن ما يدعم زيادة تفاعل الجمهور مع الصحف الرقمية ما ورد من إحصائيات تؤكد علي تفاعل زيادة استخدام أفراد الأسرة للإنترنت، فضلًا عن ارتفاع معدلات استخدام الهاتف الذكي، وهو ما يجعل القارئ على تواصل دائم مع ما تقدمه شبكة الإنترنت من خدمات من بينها الخدمات الإخبارية سواء عبر الصحف الرقمية أم وسائل التواصل الاجتماعي، وهو ما يوضحه الشكل الآتي: (٢١)

شكل رقم (٣)

ثانيًا: محور صحف الدراسة

- **أبرز الصحف الرقمية التي اهتمت عينة الدراسة بمتابعة مشروع القانون من خلالها**

جدول (٣)

يوضح أبرز الصحف الرقمية التي فضلت العينة متابعة مشروع القانون من خلالها

الصحيفة	التكرارات	النسبة من إجمالي التكرارات	النسبة من عدد مفردات العينة
الأهرام	312	7.89	78
الأخبار	182	4.60	45.5
المصري اليوم	290	7.33	72.5
الجمهورية	170	4.30	42.5
اليوم السابع	215	5.43	53.75
مصراوي	280	7.08	70
فيتو	180	4.55	45
الوفد	150	3.79	37.5
صدى البلد	271	6.85	67.75
القاهرة ٢٤	201	5.08	50.25
الشروق	189	4.78	47.25
الدستور	178	4.50	44.5
البوابة نيوز	150	3.79	37.5
مبتدأ	140	3.54	35
الوطن	241	6.09	60.25
الفجر	109	2.76	27.25
روزاليوسف	248	6.27	62
الأسبوع	150	3.79	37.5
دار الهلال	91	2.30	22.75
أخرى	209	5.28	52.25
الإجمالي	3956	100.00	

يتضح من الجدول السابق ما يأتي:

تصدرت صحيفة الأهرام الصحف التي تتابع من خلالها عينة الدراسة مشروع قانون الأحوال الشخصية بنسبة بلغت ٧٨٪ من إجمالي عدد مفردات العينة مقارنة بغيرها من الصحف التي أوردتها نتائج الدراسة، وقد يرجع ذلك لأمرين، أولاهما: اهتمام الأهرام ذاتها بنشر مزيد من التفاصيل حول مشروع القانون وتوفير المعلومات اللازمة عنه، وثانيهما: أن الجمهور يعتبر الصحف القومية أحيانًا أنها ناطقة باسم الحكومة وبالتالي فإنها مصدر مهم في حالة الرغبة في التعرف على المشروعات المقدمة من جهات ومؤسسات حكومية.

كما جاءت صحيفة "المصري اليوم" في المرتبة الثانية مقارنة بصحف الاختيار من جانب تفضيل –عينة الدراسة– متابعة مشروع القانون من خلالها وذلك بنسبة بلغت ٧٢.٥٪ من إجمالي عينة الدراسة، وهو ما يشير إلى أن الصحيفة تمثل صوتًا مهمًا لدى القارئ في صفوف الصحف الخاصة، نظرًا لأنها تأخذ الاتجاه المحافظ في المعالجة الأمر الذي ينعكس علي مصداقيتها أولًا وحرصها على إمداد القارئ بالمعارف اللازمة حول القضايا محل الإهتمام من جانب آخر.

- **القوالب الفنية المفضلة في قراءة تفاصيل المشروع بالصحف الرقمية لدى المبحوثين**

جدول رقم (٤)

يوضح درجة تفضيل عينة الدراسة للفنون الصحفية بالصحف للقراءة حول قانون الأحوال الشخصية

القالب الفني		النوع		الإجمالي	Chi-Square كا٢	مستوى المعنوية Sig	الدلالة عند درجة حرية= ١
		ذكور	إناث				
مقالات لبعض الكتاب	ك	68	37	105	.007[a]	.936	غير دالة
	%	27.4	24.3	26.3			
حوارات مع بعض المتخصصين في هذه القضية أو المسئولين	ك	213	133	346	1.109[a]	.180	غير دالة
	%	85.9	87.5	86.5			
أخبار حول القانون وتطوراته	ك	72	53	125	.879[a]	.349	غير دالة
	%	29.0	34.9	31.3			
تقارير إخبارية حول تطورات القانون وتبعاته	ك	125	61	186	٤.180[a]	.041	دالة
	%	50.4	40.1	46.5			
تحقيق صحفي	ك	100	72	172	1.494[a]	.222	غير دالة
	%	40.3	47.4	43.0			
أخرى	ك	82	41	123	.400[a]	.527	غير دالة
	%	33.1	27.0	30.8			
جملة من سئلوا	ك	248	152	400			
	%	100.0	100.0	100.0			

من الجدول السابق يتضح ما يأتي:

تصدر الحوار الصحفي مع المتخصصين في قضايا الأحوال الشخصية الأكثر مقروئية من الجمهور عينة الدراسة بنسبة ٨٦.٥٪ مقارنة بغيره من القوالب الفنية الأخرى،

وهو ما يفسره الباحث بأنه يرتبط بطبيعة الحوار الصحفي ذاته كقالب فني يقوم على مزيد من التفاصيل ويستهدف فيه الصحفي الخروج بأكبر قدر من المعلومات من الشخصية التي يحاورها خاصة إذا كان الحور مرتبطًا بقضية تمثل أولوية لدى القارئ كقضية الأحوال الشخصية وما يرتبط بها من تفاصيل تمس الجمهور في حياته بشكل مباشر.

كما جاء التقرير الإخباري في المرتبة الثانية بنسبة ٤٦.٥٪ من اختيارات المبحوثين ممن فضلوا هذا القالب الفني في التعرف على تفاصيل وملامح مشروع القانون، وهو ما يمكن تفسيره بأن التقارير الإخبارية تتميز عن غيرها من القوالب الأخرى بما تحتوية من معلومات جديدة حول القضية وتطوراتها أولًا ثم تميزها بتفاصيل أكتر عن هذه التطورات، فضلًا عن احتواء بعضها على آراء توضح أسباب ماطرأ على القضية المطروحة من تطورات وما سيترتب عليها، إلى غير ذلك من التفاصيل التي تسهم في إكمال الرؤية لدى القارئ.

- **نوعية الصحف الرقمية التي يتابعها المبحوثون**

جدول رقم (٥)

الصحف الرقمية التي يفضل المبحوثون متابعة مشروع القانون من خلالها

نوعية الصحف		النوع		الإجمالي
		ذكور	إناث	
الصحف الرقمية العامة	ك	130	73	203
	%	52.4%	48.0%	50.8%
الصحف الرقمية المتخصصة	ك	118	79	197
	%	47.6%	52.0%	49.3%
الإجمالي	ك	248	152	400
	%	100.0	100.0	100.0
قيمة كا٢= .728[a] درجات الحرية=١ مستوى المعنوية = .394 الدلالة = غير دالة				

من الجدول السابق يتضح ما يأتي:

رغم تقارب النسبة في تفضيل المبحوثين لمتابعة تفاصيل مشروع قانون الأحوال الشخصية الجديد من خلال الصحف العامة أو المتخصصة، إلا أن النسبة الأكثر قليلًا والبالغة ٥٠.٨٪ حسمت لصالح الصحف الرقمية العامة، نتيجة لأن بعض القراء –من وجهة نظر الباحث– يفضلون مصدرًا واحدًا يستقبلون من خلاله المعارف المطلوبة حول كثير من الأحداث التي تدور حولهم وهو ما يتحقق من خلال هذا النوع من الصحف الذي يهتم بأن يحتفظ بالقارئ ويقدم له وجبة معلومات تكفي لتحقيق المعرفة اللازمة له حول القضايا محل الإهتمام حتى وإن لم تكن هذه المعارف عميقة، إلا أن ذلك يلبي احتياجات أساسية لكثير من الفئات الجماهيرية.

وعلى مستوى الصحف الرقمية المتخصصة، فإنها وإن كان اختيارها من جانب – عينة الدراسة– جاء بنسبة أقل من الصحف الرقمية العامة، حيث بلغت هذه النسبة ٤٩.٣٪، إلا أن ذلك يحسب لصالح الصحف المتخصصة في أنها استطاعت أن تجذب إليها القراء رغم ما يعرف عن معالجتها من عمق يحتاج إلى متخصصين أحيانًا لفهمه ولا يناسب البعض من الجمهور العام، لكن الوصول إلى هذه النسبة يعني أن الصحافة المتخصصة بدأت تأخذ منحىً مختلفًا يقوم علي تبسيط الملعومات لتتناسب مع فهم وإدراك الجمهور العام.

ثالثًا: تجربة الصحف الرقمية في توفير بيئة حرة لمناقشة مشروع القــانون وعلاقته بدعم الحوار المجتمعي حول القانون

- **تقييم الجمهور لطبيعة معالجة الصحف الرقمية للقضية المطروحة**

جدول رقم (٦)

يوضح تقييم الجمهور لطبيعة تناول الصحف للقضية المطروحة

نوعية المعالجة	درجة الموافقة ن= ٤٠٠						المتوسط الحسابي mean	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاتجاه العام
	موافق		إلى حد ما		غير موافق					
	ك	%	ك	%	ك	%				
قدمت الصحف معلومات وافية وواضحة عن القانون وملامحه	205	51.3	179	44.8	16	4.0	2.4725	.57452	82.41	الموافقة
اعتمدت الصحف على خبراء في تحليل تداعيات القانون على المجتمع المصري	213	53.3	164	41.0	23	5.8	2.4750	.60439	82.49	الموافقة
اهتمت الصحف بذكر الرأي والرأي الآخر في تقييم مشروع القانون	234	58.5	145	36.3	21	5.3	2.5325	.59568	84.41	الموافقة
هناك علاقة بين ملكية الصحف التي تناولت القانون وانحيازها في هذه القضية	192	48.0	149	37.3	59	14.8	2.3325	.71989	77.74	إلى حد ما
استندت الصحف إلى أرقام رسمية وموثقة في بيان أهمية القانون للمجتمع	22	5.5	206	51.5	172	43.0	1.6250	.58757	54.16	غير موافق

من الجدول السابق يتضح ما يأتي:

- فيما يتعلق بتقديم صحف الدراسة لمعلومات كافية عــن تفاصــيل المشــروع وملامحه، أبدت النسبة الأكبر من الجمهور –عينة الدراسة– والبالغة ٥١.٣٪ موافقتها على أن الصحف قدمت معلومات تكفي القارئ لفهم تفاصيل المشروع وبنوده وملامحه المرتبطة بمختلف القضايا محل الاهتمام به.

- على مستوى اعتماد الصحف على خبراء في تحليل تداعيات القانون على المجتمع المصري، أيّدت العينة ذلك بنسبة بلغت ٥٣.٣٪، وهو ما يدعم موقف الصحف ودورها في إدارة الحوار حول هذا المشروع، كما أن ذلك يشير إلى جدية الصحف في تعاملها مع هذه القضية المجتمعية المهمة واهتمامها البالغ ببيان كل ما يتعلق بالمشروع سواء من جانب تلبيته لاحتياجات المواطنين أو الكشف عما به من عوار قانوني ومجتمعي، وهو ما يؤكده لجوء الصحف إلى خبراء ومتخصصين للوصول إلى قراءة عميقة ودقيقة حول المشروع.

- ومن جانب اهتمام الصحف الرقمية بذكر الرأي والرأي الآخر في تقييم مشروع القانون، فقد وافق الجمهور على ذلك بنسبة بلغت ٥٨.٥٪ وهو ما يدعم جانب الحيادية لدى صحف الدراسة في تعاملها مع هذه القضية وما تحتوي عليه من ملابسات سياسية ومجتمعية.

- فيما وافق المبحوثون على أن هناك ثمة علاقة بين ملكية الصحف التي تناولت القانون وانحيازها في هذه القضية بنسبة بلغت ٤٨٪، وهي نتيجة تطعن نسبيًا في حيادية الصحف في تعاملها مع القضية ذات الاهتمام الأكبر من الجمهور باعتبارها أنها تتعلق بحياته الشخصية وعلاقته بمن حوله في البيئة التي يعيش فيها خاصة ممن تربطه بهم علاقة أسرية.

- لم يكن رأي المبحوثين في صالح الصحف الرقمية في اهتمامها بالاستناد إلى أرقام رسمية وموثقة في بيان أهمية القانون للمجتمع، حيث جاءت النتيجة أنهم لا يوافقون بنسبة ٤٨٪ على ذلك.

ويمكن ملاحظة أن ما ورد في نتائج الدراسة في هذا الجانب يكشف عن تقييم إيجابي من جانب الجمهور لقدرة الصحف الرقمية في مصر على بيان وتوضيح ملامح مشروع قانون الأحوال الشخصية، ومن هنا يعتقد الباحث أن هذه الإيجابية من

جانب الجمهور تصب في صالح قدرة الصحف الرقمية على إدارة الحوار المجتمعي حول مشروع القانون، نظرًا لأنها أجادت في المحاور السابقة –من وجهة نظر الجمهور– والتي تؤهلها لهذه القدرة، بداية من تقديم الصحف لمعلومات وافية وواضحة عن القانون وملامحه، واعتمادها على خبراء في تحليل تداعيات القانون علي المجتمع المصري، فضلًا عن موضوعيتها وتجردها في التعرض للآراء المؤيدة والمعارضة لمشروع القانون.

- **المصادر المفضلة لدى المبحوثين في تحليل ملامح القانون**

جدول رقم (٧)

يوضح المصادر التي يفضل المبحوثون اعتماد الصحف عليها في تحليلها لملامح وأبعاد القانون لتحقيق الجانب المعرفي لديهم

نوع المصدر		النوع		الإجمالي	Chi-Square كا٢	مستوى المعنوية Sig	الدلالة عند درجة حرية= ١
		ذكور	إناث				
القانونية	ك	202	124	326	1.580[a]	.209	غير دالة
	%	81.5	81.6	81.5			
الدينية	ك	103	55	158	.193	.987	غير دالة
	%	41.5	36.2	39.5			
الاجتماعية	ك	114	70	184	1.317[a]	.149	غير دالة
	%	46.0	46.1	46.0			
السياسية	ك	107	67	174	5.933[a]	.015	دالة
	%	43.1	44.1	43.5			
أخرى	ك	127	68	195	1.033[a]	.468	غير دالة
	%	51.2	44.7	48.8			
جملة من سئلوا	ك	248	152	400			
	%	100.0	100.0	100.0			

من الأرقام الواردة في الجدول السابق يتضح ما يأتي:

- أبدى نحو ٣٢٦ من المبحوثين بنسبة ٨١.٥٪ تفضيلهم لأهمية اعتماد الصحف الرقمية على المصادر القانونية بشكل كبير أثناء تناول تفاصيل مشروع قانون الأحوال الشخصية بالتحليل، حيث توافق رأي الذكور والإناث في هذا المصدر، وهو ما يفسره الباحث بأن المصادر القانونية تمثل للجمهور مدخلًا مهمًا في عملية الإقناع والتأكيد على المعلومة أكثر من غيرها من المصادر الأخرى.
- احتلت المصادر الاجتماعية مرتبة متقدمة أيضًا في تفضيلات الجمهور للمصادر التي ينبغي أن تعتمد عليها الصحف في معالجة هذه القضية وذلك بنسبة بلغت ٤٦٪، وهو ما يبرره الباحث بأن ما يمتلكه المتخصصون في المجال الاجتماعي من قدرة على التعامل مع القضايا المجتمعية وتوصيفها بما يتواءم مع الواقع ويسهم في دعم ما يطرحونه من آراء للجمهور تتسم بالواقعية أكثر من كونها مجرد آراء تغرد بعيدًا عن ميدان الحدث ذاته.
- كذلك فضلت عينة الدراسة المصادر الدينية بنسبة ٣٩.٥٪، لما تمثله المصادر الدينية من دور مهم وفاعل رئيس في مثل هذه القضايا التي يرتبط جزء كبير منها بالأديان والتي فصّلت فيها مصادر التشريع أحكام الأحوال الشخصية تفصيلًا دقيقًا.

رابعًا: اتجاهات الجمهور في التعامل مع المحتوى المنشور عن مشروع القانون في الصحف الرقمية

- **شكل وطريقة التفاعل**

جدول رقم (٨)

يوضح كيفية تفاعل الجمهور مع المحتوى المنشور حول قانون الأحوال الشخصية

نوع التفاعل		النوع		الإجمالي	Chi-Square كا٢	مستوى المعنوية Sig	الدلالة عند درجة حرية= ١
		ذكور	إناث				
قمت بكتابة تعليق على صفحاتي الشخصية بوسائل التواصل الاجتماعي حول هذه المعالجة	ك	170	99	269	1.478[a]	.224	غير دالة
	%	68.5	65.1	67.3			
قمت بمشاركته فقط دون أي تعليق	ك	138	94	232	2.586[a]	.123	غير دالة
	%	55.6	61.8	58.0			
كتبت تعليقًا داخل صفحة الموضوع بالصحيفة	ك	74	59	133	3.422[a]	.024	دالة
	%	29.8	38.8	33.3			
جملة من سئلوا		248	152	400			
		100.0	100.0	100.0			

توضح الأرقام الواردة في الجدول السابق ما يأتي:

- اهتمام العدد الأكبر من الجمهور –عينة الدراسة– بالتفاعل مع المحتوى المنشور حول مشروع قانون الأحوال الشخصية في الصحف الرقمية بنسبة ٦٧.٣٪ من خلال كتابة تعليقات على صفحاتهم الشخصية على وسائل التواصل الاجتماعي تتعلق بالقضية ذاتها بعد الاطلاع على ما نشر في هذه الصحف.
- وبلغ عدد من قاموا بمشاركة المحتوي المنشور في الصحف الرقمية عن قانون الأحوال الشخصية دون كتابة أي تعليق عليه نحو ٥٨٪، فيما بلغت

نسبة من تفاعلوا مع المحتوى بالتعليق داخل صفحات الصحيفة ذاتها نحو ٣٣.٣٪ من عينة الدراسة.

- **وقت نشر المحتوى المفضل لدى الجمهور**

جدول رقم (٩)

يوضح تقييم الجمهور لتوقيت تناول الصحف الرقمية لتفاصيل وتطورات القانون

التوقيت ومناسبته للنشر		النوع		الإجمالي
		ذكور	إناث	
راعت الصحف توقيت النشر ونشرت المحتوى المتعلق بالقانون في توقيت مهم	ك	211	110	321
	%	85.1%	72.4%	80.3%
لم تراع توقيت النشر ونشرت في توقيت ينشغل فيه الجمهور بقضايا أخرى	ك	37	42	79
	%	14.9%	27.6%	19.8%
الإجمالي	ك	248	152	400
	%	100.0	100.0	100.0
قيمة كا^{2}=^{a}10.153 درجات الحرية= ١ مستوى المعنوية =040. الدلالة = دالة				

مما سبق يتضح أن:

طبقًا لاختيارات عينة الدراسة، فإن الصحف الرقمية راعت توقيت النشر ونشرت المحتوى المتعلق بمشروع قانون الأحوال الشخصية في توقيت مهم للقارئ كان في حاجة إلى المعرفة فيه، حيث جاءت هذه النتيجة بنسبة بلغت ٨٠.٣٪، في حين أن النسبة الأقل من عينة الدراسة والبالغة ١٩.٨٪ من إجمالي عدد المبحوثين، رأت أن الصحف الرقمية لم تراع توقيت النشر ونشرت في توقيت ينشغل فيه الجمهور بقضايا أخرى.

ونتيجة لهذا الاختيار يمكن القول بأن قدرة الصحف عمومًا على توفير المعلومة في الوقت الذي يحتاج إليه القارئ تمثل الجزء الأكبر من نجاحها، لأن من قواعد الاتصال الناجح هو الوصول إلى الجمهور في التوقيت الذي يتناسب مع

احتياجاته المعرفية، وكلما كانت الصحيفة قادرة على تحقيق ذلك كلما توافر لها القدرة على جذب أكبر عدد من الجمهور، بل وكسب مزيد من الثقة.

خامسًا: الأشكال المصاحبة للمادة التحريرية التي تتناول مشروع القانون

- **عناصر الإبراز المصاحبة للمحتوى ومدى توافقها معه**

جدول رقم (١٠)

يوضح عناصر الإبراز المصاحبة للمادة التحريرية المتعلقة بمشروع القانون

درجة التوافق		النوع		الإجمالي	المتوسط الحسابي mean	الانحراف المعياري
		ذكور	إناث			
ملائمة بدرجة كبيرة	ك	125	82	207	2.4825	.69057
	%	50.4	53.9	51.8		
ملائمة بدرجة متوسطة	ك	75	38	113		
	%	30.2	25.0	28.3		
ملائمة بدرجة ضعيفة	ك	48	32	80		
	%	19.4	21.1	20.0		
الإجمالي	ك	248	152	400		
	%	100.0	100.0	100.0		
قيمة كا^{2}=^{a}9.609 درجات الحرية= 2 مستوى المعنوية =.002 الدلالة = دالة						

مما ورد في الجدول السابق يتضح ما يأتي:

أفادت عينة الدراسة بأن الأشكال والصور المصاحبة للمادة التحريرية المتعلقة بمشروع قانون الأحوال الشخصية في الصحف الرقمية ملائمة بدرجة كبيرة، حيث جاء هذا الاختيار بنسبة بلغت ٥١.١٪، في حين أن نحو ٢٠٪ من عينة الدراسة رأوا أنها كانت ملائمة بدرجة ضعيفة.

ويمكن تفسير ذلك بأن اهتمام الصحف الرقمية بدعم المادة التحريرية بمزيد من عناصر الإبراز، وأن تكون هذه العناصر معبرة عن المحتوى ومناسبة له أمر بالغ

الأهمية لعدة أسباب، منها: أن القضية ذات أهمية مجتمعية كبرى والخطاب فيها موجهة لشريحة جماهيرية كبيرة، لأن تفاصيل القانون تخص فئات متنوعة في المجتمع، وبالتالي لابد وأن تكون الرسالة المستهدفة من معالجة هذه القضايا واضحة تمامًا وأن يكون لعنصر الشكل جانب توضيحي مناسب للمحتوى المكتوب حتى تكتمل الصورة وتحقق الصحيفة دورها التثقيفي في هذا الشأن.

- **الأشكال التوضيحية المنشورة مع المادة التحريرية وتفاعل الجمهور معها**

جدول رقم (١١)

يوضح أبرز الأشكال التوضيحية المنشورة مع المادة التحريرية التي لاقت استحسان الجمهور

الأشكال التوضيحية		النوع		الإجمالي	Chi-Square كا٢	مستوى المعنوية Sig	الدلالة عند درجة حرية= ١
		ذكور	إناث				
إنفوجراف توضيحي بالأرقام	ك	246	148	394	1.349[a]	.161	غير دالة
	%	99.2%	97.4%	98.5%			
صور توضح أهمية القانون والحاجة إليه	ك	135	87	222	4.743[a]	.029	دالة
	%	54.4	57.2	55.5			
جداول بمواد القانون وسلبياتها وإيجابياتها	ك	115	80	195	2.125[a]	.145	غير دالة
	%	46.4	52.6	48.8			
فيديوهات مرافقة للمادة لشرح الموضوع	ك	122	75	197	1.486[a]	.223	غير دالة
	%	49.2	49.3	49.3			
صوتيات توضيحية للمادة	ك	163	105	268	.641[a]	.423	غير دالة
	%	65.7%	69.1%	67.0%			
أخرى	ك	85	47	132	.479[a]	.489	غير دالة
	%	34.3%	30.9%	33.0%			
جملة من سئلوا	ك	248	152	400			
	%	100.0	100.0	100.0			

مما سبق يتضح ما يأتي:

- أبدت نسبة كبيرة من عينة الدراسة بلغت نحو ٩٨.٥٪ استحسانها لاستعانة الصحف الرقمية بشكل «الإنفوجراف» لتوضيح المحتوى المتعلق ببيان ملامح وتفاصيل مشروع قانون الأحوال الشخصية، فيما استحسن نحو ٦٧٪ من إجمال العينة -أيضًا- الصوتيات التوضيحية المصاحبة لبعض المواد التحريرية المتعلقة بهذه القضية، كما لاقت الفيديوهات التوضيحية لشرح المادة المكتوبة استحسان نحو ٣.٤٩٪ من إجمالي المبحوثين، فيما بلغ إعجاب الجمهور بوضع مواد القانون في جداول وبيان سلبياتها وإيجابياتها نسبة ٤٨.٨٪.
- تدعم اختيارات المبحوثين جانب مهم لدى الصحف الرقمية في التعامل مع هذه القضية وهو مايتعلق بتميز الصحف في عملية توضيح ملامح وتفاصيل مشروع القانون بشكل ميسر وبعيدًا عن التعقيدات القانونية المعروفة، مما يسهم في إدراكهم لأبعاد القانون وتأثيراته المتوقعة على حياة الجمهور المستهدف منه، وبالتالي يتكون لديهم القدرة على تكوين رأي أكثر وعيًا في التعليق على المشروع والمشاركة في الحوار المجتمعي الذي يدور حوله قبيل إقراره بشكل نهائي.

سادسًا: الأساليب المفضلة لدى الجمهور لإدارة الصحف الرقمية لتفاصيل القانون قبيل إقراره

- **أساليب وطرق المعالجة للمواد التحريرية المتعلقة بالقانون**

جدول رقم (١٢)

يوضح الطرق المفضلة لدى الجمهور لإدارة الصحف لملف القانون قبيل إقراره

نوع الأسلوب	درجة الموافقة ن= ٤٠٠						المتوسط الحسابي mean	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاتجاه العام
	أؤيد		إلى حد ما		لا أؤيد ذلك					
	ك	%	ك	%	ك	%				
إجراء استطلاعات رأي للجمهور حول القانون	238	59.5	128	32.0	34	8.5	2.5100	.64881	83.66	أؤيد
الاقتصار في النشر على مواد القانون في صياغتها النهائية فقط	236	59.0	115	28.8	49	12.3	2.4675	.70369	82.24	أؤيد
تأجيل إدارة ملف الحوار المجتمعي حول القانون لمرحلة ما قبل اعتماده	219	54.8	130	32.5	51	12.8	2.4200	.70700	80.66	أؤيد
قصر الحديث حول القانون على الجهات الرسمية فقط	245	61.3	109	27.3	46	11.5	2.4975	.69368	83.24	أؤيد
إنشاء أقسام متخصصة داخل كل صحيفة لمناقشة كل تفاصيل مشروع القانون	242	60.5	119	29.8	39	9.8	2.5075	.66788	83.57	أؤيد

من الأرقام الواردة في الجدول السابق يتضح ما يأتي:

- أيدت عينة الدراسة جميع الخيارات السابقة والمتعلقة بالطرق المناسبة للتعامل مع مشروع قانون الأحوال الشخصية من جانب عرضه وإجراء حوار حوله، وإن كان ذلك بنسبة متفاوتة إلا أنها كشفت عن تفضيل الجمهور – عينة الدراسة– لهذه الأساليب، ومنها على سبيل المثال: أن الخيار المتعلق بقصر الحديث حول تفاصيل القانون على الجهات الرسمية فقط حظي بنسبة تأييد عالية بلغت ٦١.٣٪، وهو ما يمكن تفسيره بأن الجمهور لا يعبأ بآراء غير المتخصصين في هذا المجال نظرًا لما يحويه القانون من قضايا تتعلق بحياته ويتحدد بناء عليها مصير الكثير من الأسر في المجتمع، وبالتالي فإنها لا تحتمل أن يُفتى فيها بغير علم، وأن يدلي فيها من لا يعلم بأي رأي لأن ذلك من شأنه أن يحدث حالة من التشتت الذهني للقارئ وعدم قدرته على تكوين رأي صائب نحو هذا القانون.

- كذلك جاء اختيار العينة لإنشاء أقسام متخصصة داخل كل صحيفة لمناقشة مجمل تفاصيل مشروع القانون بنسبة بلغت ٦٠.٥٪، فيما أيدت العينة إجراء استطلاع للرأي حول القانون بنسبة بلغت ٥٩.٥٪، وهي اختيارات –من وجهة نظر الباحث– تكشف عن سعي الجمهور لإشراكه في الرأي أولًا، ثم تفضيله للتخصصية في تناول ومعالجة مثل هذه القضايا، خاصة وأن تعامل المتخصصين مع قضايا كهذه من شأنه أن يفصح عن العديد من مكامنها ويوضح ما خفي على غيرهم من غير المتخصصين وبالتالي يدعم ذلك تكوين اتجاه ورؤية واضحة حول المشروع.

- **نوعية المحتوى المعروض داخل القوالب التحريرية حول مشروع القانون**

جدول رقم (١٣)

يوضح وجهة نظر الجمهور في نوعية المحتوى المقدم في الصحف الرقمية حول القانون

نوع المحتوى		النوع		الإجمالي	Chi-Square كا٢	مستوى المعنوية Sig	الدلالة عند درجة حرية= ١
		ذكور	إناث				
الاهتمام بذكر بنود وملامح القانون	ك	222	132	354	.662[a]	.416	غير دالة
	%	89.5%	86.8%	88.5%			
التركيز على ردود أفعال الرأي العام تجاه القانون	ك	228	144	372	1.136[a]	.286	غير دالة
	%	91.9%	94.7%	93.0%			
تحليلات الخبراء وتقييمهم للقانون	ك	69	35	104	1.042[a]	.307	غير دالة
	%	28.2%	23.5%	26.4%			
تصريحات الشخصيات الرسمية حول القانون	ك	237	143	380	5.142[a]	.007	دالة
	%	95.6%	94.1%	95.0%			
نتائج اجتماع اللجان المشكلة لصياغة القانون	ك	28	22	50	.873[a]	.350	غير دالة
	%	11.3%	14.5%	12.5%			
أخرى	ك	26	20	46	.438[a]	.508	غير دالة
	%	10.5%	13.2%	11.5%			
جملة من سئلوا	ك	248	152	400			
	%	100.0	100.0	100.0			

من الأرقام الواردة في الجدول السابق يتضح ما يأتي:

- طالب الجمهور – عينة الدراسة– الصحف الرقمية بأهمية أن تحتوي المادة التحريرية التي تتناول مشروع قانون الأحوال الشخصية على تصريحات رسمية من الشخصيات المعنية بهذا الأمر، وذلك بنسبة بلغت ٩٥٪ من إجمالي العينة، وهو ما يعكس معاناة الجمهور من إصدار بعض الشخصيات غير المسئولة عن مشروع القانون لتصريحات تتعلق بمصير القانون وتفاصيله، مما دعاهم للتأكيد على الصحف بأنه ينبغي أن لا تحتوي معالجات هذه القضية إلا على تصريحات رسمية تؤكد صدق كل معلومة تقال حولها.
- كما طالبت عينة الدراسة بنسبة مرتفعة بلغت ٩٣٪ بضرورة أن تأخذ الصحف الرقمية في اعتبارها أثناء التعامل مع مشروع القانون أهمية التركيز على ردود أفعال الرأي العام تجاه القانون وتضمينه لهذه المعالجة، وهو رغبة مهمة –من وجهة نظر الباحث– خاصة وأنها تدعم الحيادية تجاه المشروع وتيسر عملية الحوار المجتمعي حوله، باعتبار أن نقل الصحف لردود أفعال الرأي العام حول القانون قبيل طرحه للحوار المجتمعي من شأنه أن يلفت انتباه الجهات والمؤسسات المسئوله عن إصداره لرأي الشارع المصري، وبالتالي يعد ذلك تمهيدًا قويًا لحوار مجتمعي ناجح، لأن الجمهور في هذه الحالة سيدرك تمامًا أن رأيه قد أخذ في الحسبان وبالتالي فإن تفاصيل بنود ومحاور القانون تعبر عن وجهة نظره فلا يستغرق الحوار المجتمعي حول المشروع كثيرًا من الوقت والجهد.

- **اتجاهات الجمهور المعرفية نحو مكونات مشروع القانون التي تستعرضها الصحف الرقمية**

جدول رقم (١٤)

يوضح أبرز النقاط التي يهتم الجمهور بمتابعتها في الصحف الرقمية حول القانون

بنود القانون ومحاوره		النوع		الإجمالي	Chi-Square كا٢	مستوى المعنوية Sig	الدلالة عند درجة حرية= ١
		ذكور	إناث				
الحضانة	ك	183	117	300	.661[a]	.416	غير دالة
	%	74.4%	78.0%	75.8%			
الزواج	ك	141	89	230	٥.650[a]	.020	دالة
	%	56.9%	58.6%	57.5%			
الطلاق	ك	174	102	276	.739	.299	غير دالة
	%	70.2%	67.1%	69.0%			
رعاية الأسرة	ك	176	114	290	2.497[a]	.287	غير دالة
	%	71.8%	76.5%	73.6%			
الخطوبة	ك	107	63	170	1.052	.367	غير دالة
	%	43.1%	41.4%	42.5%			
الذمة المالية للزوجين	ك	62	42	104	.413[a]	.814	غير دالة
	%	25.0%	27.6%	26.0%			
أخرى	ك	248	152	400			
	%	100.0	100.0	100.0			

يوضح الجدول السابق ما يأتي:

- اهتمام الجمهور –عينة الدراسة– بقضية الحضانة مقارنة بغيرها من القضايا الأخرى التي يحتوي عليها مشروع قانون الأحوال الشخصية وذلك بنسبة بلغت نحو ٧٥.٨٪ من إجمالي العينة، وهو ما يعكس نبض الشارع خاصة وأن قانون الحضانة الحالي شهد الكثير من الانتقادات من الطرفين، كما أن جزء غير قليل من الحوار الذي يدور حول مشروع القانون الجديد ينصب بشكل أكبر على الحضانة ما بين مؤيد ومعارض له، كما جاءت نسبة الذكور والإناث متقاربة في الاهتمام بهذه القضية، ففي الوقت الذي بلغت فيه نسبة الرجال ٧٤.٤٪ زادت نسبة اهتمام الإناث لتصل إلى ٧٨٪.
- كما جاء الاهتمام بمحور رعاية الأسرة في مشروع القانون الجديد بنسبة مرتفعة بلغت ٧٣.٦٪، وكانت الإناث هي الأكثر اهتمامًا من الرجال بهذه القضية بنسبة ٧٦.٥٪ وهو ما يمكن تفسيره بأن ما يترتب على الانفصال بين الزوجين يمثل عقبة للمرأة أكثر من الرجل خاصة إذا كانت لا تعمل وفي نفس الوقت حاضنة للأطفال، ولعل ما يدعم ذلك لجوء القانون الجديد لإنشاء صندوق لرعاية الأسرة والذي تنص المادة ٩٦ من مشروع القانون المقترح بالباب السابع، أنه يهدف إلى ضمان تنفيذ الأحكام النهائية الصادرة بتقرير الزوجة أو المطلقة وصغارها أو الوالدين ودعم ورعاية الأسرة المصرية، كما أنه للصندوق فى سبيل تحقيق أهدافه القيام بما يراه لازما من أعمال وعلى الأخص ما يلى:

أ- دعم ورعاية الزوجة أو المطلقة وصغارها أو الوالدين الذين صدر لهم حكم نهائى واجب النفاذ باستحقاق النفقه ولم ينفذ الحكم بسبب إعسار الزوج أو المحكوم عليه أو لأى سبب آخر يراه مجلس إدارة الصندوق، ويجوز بالصندوق فى حالة تغير حال الزوج المستحق عليه النفقة استيفاء

ما أداه من قبل للمرأة المطلقة وصغارها وفقا لضوابط الاسترداد التى تحددها لائحة النظام الأساسى للصندوق التى تصدر بقرار من رئيس مجلس الوزراء.

ب- دعم ورعاية المطلقة وصغارها التى لا عائل لها وليس لها مصدر دخل ثابت ومعلوم للإنفاق منه بما يكفى لسكنها ومعيشتها ما لم تتزوج بآخر.

جـ- دعم الزوجة أو المطلقة وصغارها بما يزيد على النفقة المستحقة لها بالقدر اللازم لسد الحاجة وفقًا لحد الكفاية أو الحد الأدنى المقرر قانونا للأجور أيهما أكبر.

كما جاءت قضية الطلاق في مرتبة متقدمة أيضًا بنسبة ٦٩٪ باعتبارها من القضايا التي يفضل الجمهور متابعتها في الصحف الرقمية والاطلاع على تفصيلاتها ضمن مشروع قانون الأحوال الشخصية، وهو ما يمكن تفسيره بأن هذه القضية على وجه الخصوص كانت من القضايا الشائكة التي يعاني منها المجتمع المصري بعد ارتفاع نسب الطلاق مؤخرًا، حيث أعلن رئيس قطاع الإحصاءات السكانية والتعدادات بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن تسجيل ٢٦٩.٨ ألف حالة طلاق عام ٢٠٢٢م مقابل ٢٥٤.٨ ألف حالة عام ٢٠٢١م، بنسبة ارتفاع قدرها ٥.٩%، إذ بلغ متوسط عدد حالات الطلاق في الشهر ٢٢.٥ ألف حالة عام ٢٠٢٢م، وفي اليوم ٧٣٩ حالة، وفي الساعة ٣١ حالة، وحالة طلاق كل ١١٧ ثانية أي في أقل من دقيقتين.[٢٢]

سابعًا: الاتجاهات الوجدانية للجمهور بعد تعرضه لمحتوى المشـــروع فـــي الصحف الرقمية

جدول رقم (١٥)

يوضح ردود أفعال الجمهور بعد متابعته للقانون في الصحف الرقمية

ردود الأفعال		النوع		الإجمالي
		ذكور	إناث	
تعاطفت مع الفئة المعنية بالقانون	ك	65	38	103
	%	26.2%	25.0%	25.8%
اتخذت خطوات إيجابية في التوعية بأهمية القانون	ك	30	16	46
	%	12.1%	10.5%	11.5%
قررت المشاركة في الحوار المجتمعي والنقاشات حول القانون	ك	110	68	178
	%	44.4%	44.7%	44.5%
قررت الاكتفاء بالقراءة فقط	ك	17	11	28
	%	6.9%	7.2%	7.0%
قررت اتخاذ خطوات فاعلة لرفض القانون	ك	26	19	45
	%	10.5%	12.5%	11.3%
قيمة كا^{٢} = ^{a}.619		درجات الحرية= ٤		
مستوى المعنوية = .961		الدلالة = غير دالة		

من الجدول السابق يتضح ما يأتي:

- جاء قرار الجمهور –عينة الدراسة– بالمشـــاركة فـــي الحـــوار المجتمعـــي والنقاشات حول القانون بعد تعرضه للمحتوى المتعلق بمشروع قانون الأحوال الشخصية في الصحف الرقمية، وذلك بنسبة بلغت ٤٤.٥٪، وهو مـــا يعنـــي إدراك الجمهور ووعيه بأهمية المشاركة وحاجة القانون لنقاش مجتمعي واسع للوصول إلى صيغة يتوافق عليها الجميع وتحقق صالح جميع الأطراف.

- جاء اختيار المبحوثين لتعاطفهم مع الفئة المعنية بالقانون في المرتبة الثانية بنسبة بلغت ٢٥.٨٪، وهو ما يمكن تفسيره باستشعار الجمهور لأهمية وتأثيرات القانون على الفئة المستهدفة منه والنتائج المترتبة عليه، ما أدى إلى تعاطفه مع هذه الفئة واتخاذه لقرار المشاركة في النقاش والحوار المجتمعي حول القانون حال طرحه.

ثامنًا: الاتجاهات السلوكية نتيجة متابعة الجمهور للمحتوى المتعلق بالقانون في الصحف الرقمية

جدول رقم (١٦)

يوضح نتيجة ما حققته متابعة الجمهور لقانون الأحوال الشخصية في الصحف الرقمية

نتائج المتابعة		النوع		الإجمالي
		ذكور	إناث	
أدركت التفاصيل العامة للقانون	ك	22	12	34
	%	8.9%	7.9%	8.5%
اكتشفت بعض الجوانب الغامضة في القانون	ك	161	83	244
	%	64.9%	54.6%	61.0%
أدركت أهمية القانون للأسرة المصرية	ك	41	31	72
	%	16.5%	20.4%	18.0%
قررت التوسع في البحث عن تأثيرات القانون على الأسرة	ك	11	11	22
	%	4.4%	7.2%	5.5%
زاد غموض القانون لدي	ك	13	15	28
	%	5.2%	9.9%	7.0%
قيمة كا^{٢}= 5.046^{a} درجات الحرية= ٤				
مستوى المعنوية =.080 الدلالة = غير دالة				

من الأرقام الواردة في الجدول السابق يتضح ما يأتي:

- أبدى العدد الأكبر من عينة الدراسة بنسبة ٦١٪ أن نتيجة متابعته لمحتوى المشروع من خلال الصحف الرقمية أسمهت في اكتشافه لبعض الجوانب الغامضة في القانون، وهو ما يجعله أكثر احتياجًا لحوار ومزيد من المناقشات حول تفاصيل المشروع لإزالة هذا الغموض وفهم كل تفاصيل وملامح القانون والنتائج المترتبة عليه.
- كما جاءت نتيجة إدراك الجمهور لأهمية القانون للأسرة المصرية في المرتبة الثانية بنسبة بلغت ١٨٪ من إجمالي العينة، في حين أبدت نسبة بلغت ٨.٥٪ من عينة الدراسة إدراكها للتفاصيل العامة للقانون فقط دون تفصيلاته الفرعية نتيجة متابعتها للمحتوى المتعلق بالقانون في الصحف الرقمية، وهو ما يمكن تفسيره بأن الصحف تحتاج إلى نشر مزيد من التفصيلات الدقيقة التي تسهم في بيان محاور القانون وملامحه بشكل واضح لمختلف الفئات المجتمعية خاصة تلك المعنية به بشكل مباشر.

نتائج فروض الدراسة

الفرض الأول: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين قدرة الصحف الرقمية في الوصول إلى دائرة اتصال الجمهور وتقييمهم لتناول الصحف لمشروع القانون.

جدول رقم (١٧)

يوضح العلاقة بين قدرة الصحف الرقمية في الوصول إلى دائرة اتصال الجمهور وتقييمهم لتناول الصحف للمشروع

المتغير	تقييم المبحوثين لتناول الصحف الرقمية للقانون	
قدرة الصحف الرقمية للوصول إلى دائرة اتصال الجمهور	معامل الارتباط Spearman's rho	.185
	مستوى المعنوية Sig	.003
	الدلالة	دالة
	العدد	٤٠٠

مما ورد في الجدول السابق يتضح وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين قدرة الصحف الرقمية للوصول إلى دائرة اتصال الجمهور، وتقييمهم لتناول الصحف الرقمية للقانون، حيث بلغ معامل ارتباط (Spearman's rho .185)، عند مستوى معنوية (.003)، وهي علاقة ارتباطية دالة، مما يشير إلى أنه كلما زادت قدرة الصحف الرقمية على الوصو إلى دائرة الاتصال بالجمهور المعني بالقضية زادت متابعة المبحوثين لمشروع القانون، وبالتالي انعكس ذلك على زيادة اهتمام بتقييم تناول الصحف الرقمية للقانون بما يتفق مع احتياجاتهم المعرفية.

الفرض الثاني: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين متابعة المبحوثين لقانون الأحوال الشخصية في الصحف الرقمية ومصادر المعرفة المناسبة التي يفضل الجمهور أن تلجأ إليها هذه الصحف في تحليلها لملامح وأبعاد القانون بما يحقق الحرية التي يتمتع بها الأفراد في الاتصال داخل هذه الدائرة.

جدول رقم (١٨)

يوضح العلاقة بين متابعة المبحوثين للقانون في الصحف الرقمية ومصادر تحليل أبعاده وملامحه

المتغير	مصادر المعرفة المناسبة التي يفضلها الجمهور	
متابعة المبحوثين لقانون الأحوال الشخصية في الصحف الرقمية	معامل الارتباط Spearman's rho	.105
	مستوى المعنويةSig	.260
	الدلالة	غير دالة
	العدد	٤٠٠

تشير البيانات الواردة في السابق إلى **عدم وجود علاقة** ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين متابعة المبحوثين لقانون الأحوال الشخصية في الصحف الرقمية

والمصادر التي يفضل الجمهور أن تلجأ إليها الصحف الرقمية في تحليلها لملامح وأبعاد القانون، حيث بلغ معامل ارتباط (Spearman's rho.105)، عند مستوى معنوية (٢٦٠.)، وهي علاقة غير دالة إحصائيًا.

وهو ما يمكن أن يشير إلى أن الصحف الرقمية لم تحقق افتراضًا مهمًا افترضته نظير الدراسة والذي يتعلق بتوفير الحرية المعرفية للجمهور حول القضية محل اهتمامه، ما يعني أن الجمهور يرى أن الصحافة الرقمية فرضت عليها مصادر معرفة معينة تناقش تفاصيل وملامح القضية، في حين أن اختياراته في نتائج الدراسة تشير إلى حاجته إلى مصادر معرفية إضافية تسهم في دعم المعرفة الكاملة لتفاصيل المشروع لديه وتحقق حرية المعرفة الكاملة له.

الفرض الثالث: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين متابعة المبحوثين لقانون الأحوال الشخصية في الصحف الرقمية ومدى قدرة هذه الصحف على تحقيق تفاعل الجمهور واتجاهات سلوكياته من خلال بناء نقاشات فاعلة حول القضية المطروحة.

جدول رقم (١٩)

يوضح العلاقة بين متابعة المبحوثين في الصحف وقدرة الصحف على تحقيق تفاعل وبناء نقاشات فاعلة حول القضايا المطروحة في المشروع

العلاقة بين المتغيرين		قدرة الصحف على تحقيق تفاعل الجمهور وبناء نقاشات فاعلة حول القضايا المطروحة في المشروع					
		الحضانة ا	لزواج	الطلاق	عاية الأسرة	لخطوبة	الذمة المالية للزوجين
متابعة المبحوثين لقانون الأحوال الشخصية في الصحف الرقمية	معامل ارتباط Pearson	.299	.330**	.371**	.413**	.161	.145
	مستوى المعنوية Sig	.002	.001	.000	.000	.307	.286
	الدلالة	دالة	دالة	دالة	دالة	غير دالة	غير دالة
	إجمالي العينة	400	400	400	400	400	400

تشير بيانات الجدول السابق إلى **وجود علاقة ارتباطية** ذات دلالة إحصائية بين درجة متابعة المبحوثين لمشروع قانون الأحوال الشخصية في الصحف الرقمية وقدرة الصحف على تحقيق تفاعل الجمهور وبناء نقاشات فاعلة حول قضايا: الحضانة، والزواج، الطلاق، رعاية الأسرة، بينما تبين عدم وجود علاقة بين متابعة المبحوثين لمشروع وقدرة الصحف على تحقيق تفاعل الجمهور وبناء نقاشات فاعلة حول قضايا الخطوبة والذمة المالية للزوجين، مما يشير إلى أنه كلما زادت قدرة الصحف على تحقيق تفاعل الجمهور من خلال بناء نقاشات فاعلة حول القضايا التي أثبتتها الفرضية السابقة، ومن هنا يمكن القول بأن ثبوت هذه العلاقة يعكس قدرة الصحف الرقمية على تحقيق تفاعل الجمهور وبناء نقاشات فاعلة حول القضية المطروحة طبقًا لافتراض نظرية الدراسة حول دور الصحف في بنية النقاش، فكلما اهتم الجمهور بالمتابعة ولم يتوقف عن التفاعل مع المحتوى المنشور كلما أسهم ذلك

في بناء بيئة مناسبة يمكن أن تحقق نقاشًا فاعلًا بعد تبني الصحف للحوار المجتمعي حول مشروع القانون.

الفرض الرابع: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مدى متابعة المبحوثين لقانون الأحوال الشخصية في الصحف الرقمية والمكونات المعرفية والوجدانية والسلوكية للاتجاه.

جدول رقم (٢٠)

يوضح العلاقة بين متابعة المبحوثين لقانون الأحوال الشخصية في الصحف الرقمية والمكونات المعرفية والوجدانية والسلوكية للاتجاه

العلاقة		المكونات المعرفية
مدى متابعة المبحوثين لقانون الأحوال الشخصية في الصحف الرقمية	معامل الارتباط Spearman's rho	.362
	مستوى المعنوية Sig	.000
	الدلالة	دالة
	العدد	٤٠٠
مدى متابعة المبحوثين لقانون الأحوال الشخصية في الصحف الرقمية		المكونات الوجدانية
	معامل الارتباط Spearman's rho	.179
	مستوى المعنوية Sig	.017
	الدلالة	دالة
	العدد	٤٠٠
مدى متابعة المبحوثين لقانون الأحوال الشخصية في الصحف الرقمية		المكونات السلوكية
	معامل الارتباط Spearman's rho	**.102**
	مستوى المعنوية Sig	**.278**
	الدلالة	غير دالة
	العدد	٤٠٠

تشير بيانات الجدول السابق إلى وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مدى متابعة المبحوثين لقانون الأحوال الشخصية في الصحف الرقمية وبين المكونات المعرفية والوجدانية التي تحققت من هذه المتابعة حول تفاصيل مشروع القانون وقضاياه، حيث بلغ معامل ارتباط Spearman's rho في المكونات المعرفية (.362) عند مستوى

معنوية (000.)، وفي المكونات الوجدانية بلـغ معامـل ارتبـاط Spearman's rho 179.)) عند مستوى معنوية (017.)، وهي علاقة ارتباطية دالة مما يشير إلى أنه كلما زاد معدل المتابعة من الجمهور لتفاصيل مشروع القانون في الحصف الرقميـة زادت المكونات المعرفية والوجدانية نحو القانون وقضاياه، في حين أن الدراسة كشفت عـن عدم وجود علاقة ارتباطية بين متابعة الجمهور لمشروع القانون في الصحف الرقمية وبين المكونات السلوكية لديه حول هذا القانون، وهو ما يشير إلى أن القارئ والمهـتم بالقضية قد يتأثر بها وجدانيًا لكنه لا يتخذ أي سلوك ملموس يبين ردود أفعالـه حـول القضايا، وهو أمر قد يرتبط بطبيعة المجتمع أو وصول الجمهور للقناعة بأن المكـون السلوكي قد لا يترتب عليه أي نتائج تغيير ترتبط بالقانون سواء من جانـب الموافـق عليه أم رفضه.

الفرض الخامس: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين من حيـث المتغيرات الديموجرافية واتجاهاتهم نحو أساليب وطرق معالجـة الصـحف الرقميـة لقانون الأحوال الشخصية.

جدول رقم (٢٠)

يوضح دلالة الفروق بين المبحوثين من حيث «**النوع**» في اتجاهاتهم نحو أساليب معالجة الصحف للقانون

اتجاهات المبحوثين نحو أساليب وطرق معالجة الصحف الرقمية لقانون الأحوال الشخصية	النوع	العدد N	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري	اختبار t-test قيمة T	درجات الحرية df	مستوى المعنوية Sig	الدلالة
	ذكر	248	2.0565	.69472	-.129-	398	.797	غير دالة
	أنثى	152	2.0658	.71568				

تشير بيانات الجدول السابق إلى **عدم وجـــــود فـــــروق** ذات دلالـــــة إحصائية بين المبحوثين فيما يتعلق باتجاهاتهم **نحو أســاليب وطــرق معالجــة الصــحف الرقمية لقانون الأحوال الشخصية** تبعًا لمتغير «النوع»، حيث بلغــت قيمــة (-t-test 129-) عند مستوى معنوية (.797) وهي قيمة غير دالة إحصائيًا، ما يعني أن متغيــر النوع لا علاقة له باتجاه الجمهور نحو أساليب معالجة الصحف لمشروع القانون سواء على الجانب المعرفي أم الوجداني.

جدول رقم (٢١)

يوضح دلالة الفروق بين المبحوثين من حيث «**العمر**» **واتجاهاتهم نحو أساليب وطرق معالجة الصحف الرقمية لقانون الأحوال الشخصية**

اتجاهات المبحوثين نحو أساليب وطرق معالجة الصحف الرقمية لقانون الأحوال الشخصية	الفئة العمرية	العدد N	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية df	متوسط المربعات	اختبار ANOVA قيمة F	مستوى المعنوية Sig	الدلالة
	٢٠: ٣٥	118	2.1765	.67288	بين المجموعات	3.480	2	1.160	4.379	.029	دالة
	٣٥: ٥	204	2.0387	.69469							
	٥٠ فأكثر	78	2.0507	.72017	داخل المجموعات	195.080	396	.488			
	Total	400	2.0600	.70188	المجموع	196.560	399				

وهنا تشير الأرقام الواردة في الجدول السابق إلى **وجود فــروق** ذات دلالــة إحصائية بين اتجاهات المبحوثين نحو أساليب وطرق معالجة الصــحف الرقميــة لقــانون الأحوال الشخصية تبعًا لمتغير «**الفئة العمريــة**»، حيــث بلغــت قيمــة تحليــل التبــاين (ANOVA 4.379) عند مستوى معنوية (.029) وهي قيمة دالــة إحصــائيًا، وذلــك

لصالح الفئة العمرية التي تتراوح ما بين ٢٠: ٣٥ سنة ويبلغ عددهم نحو ١١٨ فـــردًا من أفراد العينة وذلك بالمتوسط الحسابي (2.1765).

جدول رقم (٢٢)

يوضح دلالة الفروق بين المبحوثين من حيث «**الحالة الاجتماعية**» **واتجاهاتهم نحو أساليب وطرق معالجة الصحف الرقمية لقانون الأحوال الشخصية**

اتجاهات المبحوثين نحو أساليب وطرق معالجة الصحف الرقمية لقانون الأحوال الشخصية	الحالة الاجتماعية	العدد N	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية df	متوسط المربعات	اختبار ANOVA قيمة F	مستوى المعنوية Sig	الدلالة
	أعزب	124	2.0000	.69631	بين المجموعات	9.099	3	3.033	3.833	.010	دالة
	متزوج/ة	148	2.1275	.94091							
	مطلق/ة	77	2.3370	.78731	داخل المجموعات	313.398	396	.791			
	أرمل/ة	51	1.5556	.52705							
	Total	400	2.2475	.89904	المجموع	322.498	399				

يتضح من الأرقام الواردة في الجدول الســـابق **وجـــود فـــروق** ذات دلالـــة إحصائية اتجاهات المبحوثين نحو أساليب وطرق معالجة الصحف الرقمية لقانون الأحـــوال الشخصية تبعًا لمتغير «**الحالة الاجتماعية**»، حيث بلغت قيمة تحليل التبـــاين ANOVA (3.833)) عند مستوى معنوية (.010) وهي قيمة دالة إحصائيًا وذلـــك لصـــالح الفئـــة المطلقة بالمتوسط الحسابي (2.3370).

خاتمة الدراسة

مناقشة النتائج

رغم أن مشروع قانون الأحوال الشخصية من القضايا المجتمعية الشائكة وما يحتوي عليه من الكثير من التفاصيل التي تحتاج في كثير من الأحيان إلى متخصصين للوقوف على مكامنها، إلا أن الجمهور العام وفي إطار زيادة الوعي المجتمعي تجاه هذا النوع من القضايا، كشفت الدراسة عن زيادة اهتمامه بقراءة الصحف الرقمية للوقوف على تفاصيل مشروع قانون الأحوال الشخصية الجديد بمعدل قراءة دائمة بلغ نحو ٥٠.٥٪، وهو ما يشير إلى أن هذه الصحف نجحت نسبيًا في تلبية الاحتياجات المعرفية للجمهور في تحقيق إشباعاتهم ورغباتهم في الوصول إلى تفاصيل المشروع ومتابعته بشكل دائم.

ومع تعدد مصادر الصحف الرقمية التي تناولت الحديث حول هذا المشروع المهم، تصدرت صحيفة الأهرام الصحف من حيث متابعة الجمهور من خلالها لمشروع القانون، بنسبة بلغت ٧.٨٩٪ مقارنة بغيرها من الصحف الرقمية، وقد يرجع ذلك إلى أن الجمهور يعتبر الصحف القومية أنها ناطقة باسم الحكومة، وبالتالي فإنها مصدر مهم في حالة الرغبة في التعرف على المشروعات المقدمة من جهات ومؤسسات حكومية.

وعلى مستوى ما قدمته الصحف الرقمية من معلومات كافية حول تفاصيل المشروع بما يمكنهم من تكوين رؤية كافية حول المشروع ويشكل المكون المعرفي لديهم، أبدت النسبة الأكبر من الجمهور -عينة الدراسة- والبالغة ٥١.٣٪ موافقتها على أن الصحف قدمت معلومات تكفي القارئ لفهم تفاصيل المشروع وبنوده وملامحه المرتبطة بمختلف القضايا محل الاهتمام به، فيما أيدت عينة الدراسة اعتماد الصحف

الرقمية على خبراء لتحليل تداعيات القانون علي الفئة المستهدفة منه بنسبة بلغت ٥٣.٣٪، وهو ما يدعم موقف الصحف ودورها في إدارة الحوار حول هذا المشروع، كما يكشف عن تقييم الجمهور بشكل إيجابي لقدرة الصحف الرقمية على بيان وتوضيح ملامح مشروع قانون الأحوال الشخصية، ومن ثم فإن هذه الإيجابية تدعم قدرة الصحف الرقمية على إدارة الحوار المجتمعي حول مشروع القانون، نظرًا لأنها أجادت المكونات اللازمة لتأهيلها لهذه القدرة، بداية من تقديم الصحف لمعلومات وافية وواضحة عن القانون وملامحه، واعتمادها على خبراء في تحليل تداعيات القانون علي المجتمع المصري، فضلًا عن موضوعيتها وتجردها في التعرض للآراء المؤيدة والمعارضة لمشروع القانون.

وباعتبار ما يمثله مصدر المعلومة من أهمية في تفاصيلها النهائية، أفاد المبحوثون بتفضيلهم بنسبة ٨١.٥٪ لأهمية اعتماد الصحف الرقمية على المصادر القانونية أثناء تناول تفاصيل مشروع قانون الأحوال الشخصية بالتحليل.

وفيما يتعلق بنتائج فروض الدراسة، ثبت صحة الفرض الأول من جانب وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين قدرة الصحف الرقمية في الوصول إلى دائرة اتصال الجمهور وتقييمهم لتناول الصحف لمشروع القانون، بينما اتضح عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين متابعة المبحوثين لقانون الأحوال الشخصية في الصحف الرقمية والمصادر التي يفضل الجمهور أن تلجأ إليها الصحف الرقمية في تحليلها لملامح وأبعاد القانون، كما كشفت نتائج البحث عن ثبوت افتراضية وجود علاقة ارتباطية بين درجة متابعة المبحوثين لمشروع قانون الأحوال الشخصية في الصحف الرقمية وقدرة الصحف على تحقيق تفاعل الجمهور وبناء نقاشات فاعلة حول قضايا: الحضانة، والزواج، الطلاق، رعاية الأسرة، كما ثبت عدم صحة الفرض الرابع بوجود علاقة ارتباطية بين متابعة المبحوثين لقانون الأحوال الشخصية في الصحف

الرقمية وبين المكونات المعرفية والوجدانية التي تحققت من هذه المتابعة حول تفاصيل مشروع القانون وقضاياه.

كما كشفت نتائج فروض الدراسة عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين فيما يتعلق باتجاهاتهم نحو أساليب وطرق معالجة الصحف الرقمية لقانون الأحوال الشخصية تبعًا لمتغير «النوع»، في حين اتضح وجود فروق تبعًا لمتغيري «العمر» و «الحالة الاجتماعية».

توصيات البحث

بعد ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، وبعد الوقوف على دور الصحافة الرقمية في تشكيل معارف واتجاهات الجمهور المصري نحو مشروع قانون الأحوال الشخصية، يمكن طرح مجموعة من التوصيات على النحو الآتي:

- أن الصحافة الرقمية في حاجة إلى مزيد من الاعتماد على الخبراء والمتخصصين في مناقشة مثل هذه القضايا التي تتعلق بمصير فئات مجتمعية متعددة بما يحقق الحرية اللازمة في المعرفة لدى الجمهور، مع قصر الحديث حولها عليهم دون غيرهم.
- عقد منتديات حوارية حول تفاصيل وملابسات المشروع وتأثيراته المتوقعة، ومعالجتها بأساليب مناسبة تسهم في تقديم وجبة معلوماتية كافية تلبي احتياجات الجمهور المعرفية حول هذا القانون وكل ما يتعلق به من قضايا مجتمعية مهمة بما يسهم في قدرة الرأي العام في تكوين وجهة نظر مكتملة حول مشروع القانون.

- التأكيد على الصحف الرقمية بضرورة الاهتمام بتناول المشروع من مختلف المصادر المرتبطة به، سواء من جانب توصيفاته القانونية أم الدينية والاجتماعية وحتى الاقتصادية والسياسية.
- إجراء مزيد من البحوث العلمية للكشف عن الاستراتيجيات اللازمة لإدارة الصحف الرقمية للحوار المجتمعي حول مشروع القانون بعد الاتفاق على بنوده النهائية قبيل اعتماده.

قائمة مراجع البحث:

(١) موسى، محاسن. (٢٠١٩)، دور الصحافة الاجتماعية في معالجة قضايا الطلاق: دراسة وصفية تحليلية تطبيقًا علي صحيفة الدار السودانية من يناير ٢٠١٥م حتي ديسمبر ٢٠١٦م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان.

(٢) حمدي، عبير. (٢٠٢٣)، "سمات الواقع المدرك من معالجة الدراما التليفزيونية المصرية لقضايا الأحوال الشخصية لدى الجمهور"، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، الجزء الأول، عدد ٨٢.

(٣) درويش، البنا، يوسف. (٢٠٢٠)، "معالجة الأفلام السينمائية لقضايا المرأة في قانون الأحوال الشخصية وعلاقتها باتجاهات الفتيات نحو الزواج- دراسة تحليلية على قناتي (روتانا ونيل سينما)"، مجلة بحوث التربية النوعية، جامعة المنصورة ، عدد ٥٧.

(٤) نجلاء، جعفر. (٢٠١٧)، أطر تقديم قضايا المرأة في الإعلام الجديد وعلاقتها باتجاهات الجمهور إزاء هذه القضايا، ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، القاهرة.

([5]) Rogers, Dana, Leslie B. Snyder, and Michelle Rego. (2021)، "The impact of mass media-delivered family planning campaigns in low- and middle-income countries: A meta-analysis of advertising and entertainment-education format effects." *Studies in Family Planning* 52, no. 4: 439-465.

(6) Procentese, Fortuna, Flora Gatti, and Immacolata Di Napoli, (2019), "Families and social media use: The role of parents' perceptions about social media impact on family systems in the relationship between family collective efficacy and open communication." International journal of environmental research and public health 16, no. 24 5006.

(7) Ansori, Ansori, and Muhammad Iqbal Juliansyahzen. (2022) "The Contestation of the Family Law Discourse in the Digital Age: Islam, State, and Gender." Samarah: Jurnal Hukum Keluarga Dan Hukum Islam 6, no. 1: 244-272.

([8]) مصدق، حسن. (٢٠٠٥)، يورغن هابرماس ومدرسه فرانكفورت: النظرية التواصلية، ط٣، المركز العربي الثقافي، بيروت.

(9) Islam Al Sagaf. (2006), The Online Public Sphere In The Arab World: the war in Iraq on the al-Arabiya website، Journal Of Computer Mediated Communication، vol.12.issue.1, Pp. 311–334

(10) Lincoln Dahlberg (2001), The Internet and Democratic Discourse: Exploring The Prospects of Online Deliberative Forums Extending the Public Sphere،Information, Communication & Society, Volume 4، Issue 4, Pp. 615-633

([11]) عبد الحميد، محمد. (٢٠٠٩)، الاتصال والإعلام علي شبكة الانترنت، ط ٢، عالم الكتب، القاهرة.

(12) Habermas, the Public Sphere, and Democracy: A Critical Intervention - Douglas Kellner http://www.gseis.ucla.edu/faculty/ kellner/kellner.html

(١٣) زايد أحمد، مجدي. (٢٠٠٢)، "الأسرة المصرية وتحديات العولمة"، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٢م، ص ١٣٤.

(14) Spyer, Juliano. (2017), Social Media in Emergent Brazil: How the internet affects social change. UCL Press.

(١٥) أبو الخير، أمل. (٢٠١٦)، "التغير الاجتماعي وتشريعات الأحوال الشخصية في المجتمع المصري"، مجلة البحث العلمي في الآداب، قسم الاجتماع، كلية البنات، جامعة عين شمس.

(١٦) تقرير، (٢٠٢١)، عدد حالات الطلاق في مصر في الفترة من ٢٠٠٩ وحتى ٢٠٢١م، https://cutt.us/5a6jl

(١٧) تقرير، (٢٠١٧)، بيان من هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف بشأن الطلاق الشفوي، https://cutt.us/NTwgj

(١٨) إعادة نشر بيان هيئة كبار العلماء بخصوص الطلاق الشفوي، بوابة الأزهر الإلكترونية، منشور يوم ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٢م، ومتاح عبر الرابط الآتي: https://cutt.us/GnNNa

(١٩) علام، شوقي. (٢٠١٧)، مفتي الجمهورية في برنامج "من ماسبيرو": المذاهب الإسلامية واختلاف العلماء رحمة بالأمة وهو ظاهرة إيجابية، https://cutt.us/vwAK5

(٢٠) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصدر سابق.

(٢١) المركزي للإحصاء، (٢٠٢٠)، «استخدامات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأسر المصرية والأفراد»، تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لصالح وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات٢٠١٩-٢٠٢٠م.

(٢٢) مصطفى، خالد. (٢٠٢٣)، تقرير بعنوان: "ارتفاع معدل الطلاق في مصر.. «التعبئة والإحصاء»: أكثر من ٢٢ ألف حالة شهريًا"، المصري اليوم: https://www.almasryalyoum.com/news/details/2958209